الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان -

كلية الآداب واللغات

قسم: اللغة العربية وآدابها

تخصص: علوم اللغة

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر بعنوان:

# ابن مضاء وإسهاماته في تيسير النحو العربي

إعداد الطالبة:
عنان رحمة

إشراف الأستاذ:
أ.د. طرشي محمد

**أعضاء لجنة المناقشة:**

| | | | |
|---|---|---|---|
| د. عبو لطيفة | أستاذة محاضرة "أ" | جامعة تلمسان | رئيسة |
| أ.د. طرشي محمد | أستاذ محاضر "أ" | جامعة تلمسان | مشرفا ومقررا |
| د. جيلالي بوعافية | أستاذ مساعد "أ" | جامعة تلمسان | عضوا مناقشا |

**السنة الجامعية: 1437-1438هـ/2016-2017م**

بسم الله الرحمن الرحيم

## شكر وتقدير

أوّل ما أبدأ به الحمد والشكر لله عزّ وجلّ، الّذي أنار دربي ويسّر لي السّبيل لإنجاز هذا العمل، ومنحني الإرادة والعزيمة والصّبر أمّا بعد:

فلا يسعني المقام إلاّ أن أعبّر عن شكري واحترامي للأستاذ طرشي محمد الذي قبل الإشراف على هذه المذكرة وعلى المجهودات التي بذلها من أجلي، والنّصائح والتّوجيهات العظيمة التي كان يضعها نصب أعيني وهو يتتبّع هذا البحث بكلّ اهتمام.

كما أتقدّم بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين تكرّموا بقراءة هذه المذكّرة وتقويمها.

وإلى كلّ يد ساعدت وكلّ كلمة طيّبة قيلت في سبيل إنجاز هذا العمل.

فجزى الله الجميع كلّ خير

**الإهداء**

إلى التي أفاضت عليّ بدعواتها وبركاتها، إلى من جعلت الجنّة تحت أقدامها، إلى من يهتزّ لتضرّعها عرش الرّحمن، إلى التي لم أستطع أن أوفي حقّها مهما قدّمت لها حفظها الله أمّي الغالية.

إلى من أفنى صحّته وجهده في سبيل نجاحي والدي العزيز.

إلى كلّ من قدّم لي يد العون من قريب أو من بعيد.

إلى كلّ الأصدقاء والزّملاء

إلى كلّ من هم في ذاكرتي و لم تسعهم مذكّرتي

أهدي عملي هذا

**فهرس المحتويات:**

البسملة

شكر وتقدير

الإهداء

مقدمة ..... أ

تمهيد: دوافع تيسير النحو لدى الأندلسيين ..... 1

الفصل الأول:ابن مضاء (حياته، شيوخه، آثاره وعصر كتابه) ..... 5

المبحث الأول: ابن مضاء وحياته ..... 6

المبحث الثاني: ابن مضاء ومبادئ الظاهرية ..... 12

المبحث الثالث: عصر الكتاب (الردّ على النّحاة) ..... 16

الفصل الثاني: أسس ثورة ابن مضاء في تيسير النحو ..... 18

المبحث الأول: إلغاء نظرية العامل ..... 19

المبحث الثاني: الدعوة إلى إلغاء القياس ..... 30

المبحث الثالث: الدعوة إلى إلغاء التمارين غير العملية وإلغاء كل مالا يفيد نطقا ..... 33

الفصل الثالث: آراء بعض نحاة الأندلس المساندة لرأي ابن مضاء ومواقف من ثورته ..... 36

المبحث الأول: آراء بعض نحاة الأندلس (خلال القرنين 6-7) المساندة لرأي ابن مضاء .... 37

المبحث الثاني: مواقف من ثورة ابن مضاء ..... 46

الخاتمة ..... 48

قائمة المصادر المراجع ..... 50

# مقدمة

**مقدمة:**

الحمد لله الذي علم الإنسان ما لم يعلم والصّلاة والسّلام على المعلّم الأوّل سيّد الخلق أجمعين، قائد البشرية نحو الهداية والنّور أمّا بعد:

إنّ العلماء الدّارسين أجمعوا على أنّ حفظ اللّغة العربية، وحماية القرآن الكريم والحديث الشريف من الخطأ واللّحن هما السببان الرّئيسيان اللّذان دفعا أبا الأسود لوضع قواعد النّحو والتي يعرف بها الفاعل من المفعول، والرّفع من النّصب، فكانت قواعد أبي الأسود المؤلّفات النّحوية، ومنها المختصر ومنها المطوّل الّذي أخذ شكل الموسوعات، بما حَوَتْهُ من صنوف العلل والمعلول، والتّفسير والخلاف.

وعندما وصل هذا العلم إلى بلاد الأندلس، شعر علماؤها أنّ هذا العلم لا يصلح عندهم، لما فيه من صعوبة وتعقيد، فشمر بعض علماء النّحو عن سواعد الجدّ والإجتهاد من أجل تيسير علم النّحو وتبسيط قواعده للطّلبة والدّارسين.

لقد جاءت هذه الدراسة لتحاول جاهدة أن ترصد بعض الإسهامات التي قام بها العالم النّحوي الظّاهري المذهب ابن مضاء القرطبي بغية تبسيط علم النّحو، وتذليل مصاعبه. فكانت له جهود عظيمة لا يمكن إغفالها، وقد ظهر ذلك جليّا من خلال ثورته على التّعليل والقياس وما ينتج عنهما من خلاف عقيم.

ومن هذا المنطلق وبغية الإلمام بهذا الموضوع والخوض بصفة أكثر تفصيلا، سنحاول من خلال بحثنا هذا الإجابة عن الإشكالية التّالية:

- ما هي أهمّ المبادئ التي جاء بها واعتمد عليها ابن مضاء من أجل الإسهام في تيسير النّحو؟

وللإحاطة بمختلف جوانب هذا الموضوع نطرح التساؤلات الفرعية التّالية:

- هل كان للمذهب الظاهري تأثير على فكر ابن مضاء؟
- لماذا شَنَّ ابن مضاء القرطبي ثورة على نظرية العامل والقياس النّحوي وضرورة إلغاءهما ولماذا وصفت ثورته بالعُقْمِ؟

- هل لاقت ثورته نجاحا وإقبالا أم كانت هناك مواقف رافضة لما جاء به؟

- إلى أيّ مدى لاق كتابه "الردّ على النّحاة" اهتماما كبيرا من قبل المحدثين؟

**فرضيات البحث:**

لمعالجة الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية نحاول بناء الفرضيات التّالية:

- يقصد بالظّاهرية بمصطلح (الرّأي) ما يعرف من مبادئ والتّعليل والتّأويل، وهي مبادئ كان لهم موقف خاص منها، فمذهبهم يدعو إلى الاِحتكام إلى الظّاهر من الكتاب والسنة وترك التّأويل بالرّأي في أيّ مسألة أو نص.

- على الرّغم من الهزّة الكبيرة التي أحدثها ابن مضاء القرطبي من خلال ثورته على نظرية العامل والقياس النّحوي وقد اتّضح رفضه جليا في كتابه "الردّ على النّحاة" إلاّ أن أفكاره لم تلق الاِهتمام أو الاِلتفات من النّحاة القدامى. وربّما كان تجاهلهم لها في نظرهم هو ردّهم عليها، فلم يُعَرْ صَنِيعُ الشيخ أدنى صورة من صور التّعليق أو المواجهة غير ما كانوا يبدونه من الاِمتغاص من هذا الاِجتراء على أكابر النّحاة والخروج على أصولهم ومنهجهم.

- أمّا المحدثون فقد تلقوا صنيع ابن مضاء بكثير من الحماسة والإعجاب وخصوصا أولئك الّذين حملوا لواء تجديد منهج الدّرس النّحوي في هذه العصور المتأخّرة فكان أوّل هؤلاء المعجبين الدكتور شوقي ضيف الذي كان له الفضل في إخراج آراء ابن مضاء إلى الناس وتعريفهم بها.

**أهمّيّة البحث:**

تكمن أهمية هذا البحث في دراسة ابن مضاء وأسس مبادئ ثورته أهمّها إلغاء نظرية العامل والقياس ورفضه لها اِستنادا على مجموعة من الحجج من أجل تيسير النّحو وفكّ عقده الصّعبة العسيرة الفهم.

**أهداف البحث:**

تصبو هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- إلقاء الضّوء على شخص العالم الشيخ ابن مضاء القرطبي والتّعريف به من خلال عرض حياته وأهمّ مؤلّفاته وأعماله.
- توضيح اتّجاهات وآراء ابن مضاء القرطبي النّحوية وعرضها بشكل مبسّط بعيد عن التّعقيد لتكون مستوعبة ومفهومة من قبل الباحثين والطّلبة.
- التّعريف بأهم الأسس والمبادئ التي دعا فيها ابن مضاء إلى ترك التعليل وتسهيل النّحو.
- رصد أهم الآراء المساندة لما دعا إليه ابن مضاء.
- إبراز سبب عدم نجاح دعوة ابن مضاء القرطبي وغيره من العلماء الّذين دعوا إلى تيسير النّحو وتسهيله على الدّارسين لدى القدماء،ولكن من ناحية أخرى اعتراف المحدثين بها ومحاولة الأخذ بمبادئها.

**أسباب اِختيار الموضوع:**

يرجع اختيارنا لهذا الموضوع نظرا لنوع التخصّص والميول الشّخصي للبحث في مجال اللّغة وخاصّة النّحو، ورغبة في الإطّلاع على نواحي هذا الموضوع الّذي أثار اِهتمامنا وبثّ فينا الرّغبة في الخوض والبحث فيه بشغف، وممّا نراه أنّ هذا الموضوع له أهمية بالغة في الدّراسات النّحوية وخاصّة في عصرنا، الطلاّب والدّارسون في حاجة ماسّة إلى هذه الإسهامات التي جاء بها ابن مضاء من أجل تيسير النّحو.

**المنهج المتبع في البحث:**

في ضوء طبيعة موضوع الدّراسة الذي يدخل ضمن الدّراسات اللّغوية، فقد اِتّبعت المنهج الوصفي التّحليلي غير أنّني في الفصل الأوّل اِتّبعت المنهج التّاريخي الّذي عرضت فيه لسرد حياة اِبن مضاء القرطبي وأهمّ أعماله ومنجزاته ، أمّا الفصل الثّاني فقد وصفت فيه أسس ومبادئ ثورته

التي اِنبنت عليها واِنبثقت منها دراستنا المتواضعة، وقد اِعتمدنا التحليل لهذه الأسس الّتي دعا إليها، منها إلغاء نظرية العامل والقياس، وأيضا الفصل الثالث اِعتمدنا فيه على نفس المنهج.

**هيكل البحث: (خطّة البحث)**

للإلمام بكافة جوانب البحث وللإجابة على الإشكالية المطروحة والتساؤلات السّابقة اِرْتَأَيْنَا أن نقسّم هذا البحث إلى ثلاثة فصول، وذلك على النّحو التالي:

الفصل الأول: تناولت فيه اِبن مضاء (حياته، شيوخه، آثاره وعصر كتابه)، وقد أدرجت فيه ثلاثة مباحث. المبحث الأول اِستعرضت فيه اِبن مضاء وحياته وأهمّ مؤلّفاته، أمّا الثّاني فكان تحت عنوان: ابن مضاء ومبادئ الظّاهرية الّذي عرّفنا فيه المذهب الظّاهري وقد كان مذهب اِبن مضاء الذي أثّر على تفكيره وآراءه خاصّة النّحوية منها، أمّا المبحث الثالث والأخير فقد خصّصته لِمُؤَلَّفِهِ "الردّ على النّحاة" وعصره عصر الموحّدين، الّذي اعتبر من أزهى العصور التي مرّت على الأندلس والمغرب من حيث اِزدهار الحياة العلمية والفلسفية.

أمّا الفصل الثّاني فجاء بعنوان أسس ثورة اِبن مضاء في تيسير النّحو وقد قسّمته إلى ثلاثة مباحث أيضا: في المبحث الأول تناولت فيه دعوة اِبن مضاء إلى ضرورة إلغاء نظرية العامل ذاكرة آراءه وحججه وبعض الأمثلة التي جاء بها ليثبت وجهة نظره، أمّا المبحث الثاني فقد أدرجته تحت عنوان دعوة اِبن مضاء المُلِحَّة إلى إلغاء القياس وتخليص النّحو منه، والمبحث الثالث والأخير للفصل الثاني خَصَّصْتُه أيضا لدعوته إلى إلغاء التمارين غير العمليّة التي أثقلت النّحو بعلل وأقيسة لا طائل تحتها سوى الجهد والخلاف والتّعب.

أمّا الفصل الثّالث والأخير فقد أدرجته تحت عنوان آراء بعض النّحاة الأندلسيين المساندة لرأي اِبن مضاء ومواقف من ثورته وقد قسّمته إلى مبحثين: المبحث الأوّل عرضت فيه آراء بعض النّحاة الأندلسيين المساندة لرأي اِبن مضاء (خلال القرنين 6-7) . أمّا المبحث الثاني فقد عَنْوَنْتُهُ بـــــ: مواقف من ثورة اِبن مضاء.

وأمّا الخاتمة فجعلتها تلخيصا لما توصلت إليه في دراستي.

**الدّراسات السابقة:**

قد سبقني إلى هذا الموضوع العديد من العلماء والباحثين وقد اِستفدت كثيرا من بعض المؤلَّفات لكبار المؤلّفين منهم: الدّكتور شوقي ضيف، وإحسان عباس، وألبير حبيب، وسعيد الأفغاني حيث كانت مفتاحا لي في جزئيات بحثي، ومن أهم الكتب التي اعتمدت عليها هو كتاب الردّ على النّحاة لاِبن مضاء القرطبي والمدارس النّحوية لشوقي ضيف. ومن الدراسات السابقة جَدَرَ بِي ذِكْرُ: اِبن مضاء القرطبي ثورة في الفقه ثورة في النّحو للأستاذ ربيح عمار، وجهود نحاة الأندلس في تبسيط النّحو لفادي صقر أحمد عصيدة.

وأمّا الصّعوبات التي اِعترضت دراستي في هذا الموضوع هي قلّة المصادر والمراجع المتوافرة التي تتحدّث عن الموضوع بشكل مباشر.

وبعد فإني أرجو الله تعالى أن يهديني سواء السّبيل، وأن يكون هذا العمل خالصا لوجهه الكريم، بعيدا عن الرّياء فإن أصبت وأحسنت فمن الله وحده فله الحمد والشّكر وإن أخطأت وقصرت فَمِنِّي ومن الشيطان وأَسْتَغْفِرِ اللهَ عَنْهُ، وأتمنى أن أكون قد وفّقت ولو في جانب بسيط في هذه الدّراسة المتواضعة، وكما قيل أعقل الناس أعذرهم للنّاس.

عنان رحمة 14 رمضان 1438هـ

10 جوان 2017م

## تمهيد: دوافع تيسير النحو لدى الأندلسيين[1]

عندما فتح المسلمون الأندلس شمر علماؤها عن سواعدهم يريدون أخذ علم النحو من علماء المشرق، ولاحظوا صعوبة هذا العلم، وما علق به من شوائب، فعمل عدد منهم على تلخيص هذا العلم مما أقحم عليه من فلسفات غريبة عنه، وكانوا يقصدون من وراء ذلك أن يقف طلابهم على هذا العلم ميسرا، وذلك كي تتمكن الشعوب المستعربة والجماعات العربية التي ابتعدت عن قواعد هذا العلم وأحكامه من فهمه بيسر وسهولة.

ويمكن لنا أن نضع عدة أسباب أو عوامل دفعت علماء الأندلس إلى تيسير النحو العربي وتخليصه من شوائبه التي علقت به على مر عصور خلت، ولعل من أهم تلك العوامل:

**أولا: اختلاف الأجناس التي كانت تسكن الأندلس في الدولة الإسلامية،** وصراع اللغات فيما بينها "فهناك العرب الفاتحون الذين جاؤوا حاملين لغتهم ذات الصبغة اليمنية[2]"، وقد استقروا في الأندلس بعد الفتح الإسلامي، وهناك أيضا البربر الذين كانوا يشكلون النسبة العظيمة من جيش طارق بن ز ياد فاتح الأندلس، وقد ازداد عدد البربر بعد الفتح إلى أضعاف كثيرة، وفي هذا يقول المقري: " وتسامع الناس من أهل بر العدوة بالفتح على طارق بالأندلس سعة الغنائم فيها، فأقبلوا نحوه من كل وجه، وخرقوا البحر على كل ما قدروا عليه من مركب فلحقوا بطارق وتهاربوا من السهل ولحقوا الجبال[3]."

إن هذا الكلام لا يعني عدم وجود عرب في جيش طارق مع أنهم كانوا أقلية قليلة، وكان هناك أيضا اليهود الذين كانوا موجودين قبل الفتح الإسلامي، وقد رحبوا بالفاتحين ليخلصوهم من ظلم القوطية وكان هناك أيضا عجم الأندلس، أو هم السكان الأصليون الذين كانت لهم لغتهم الخاصة التي يقول عنها صاحب كتاب فجر الأندلس: "إن اللغة التي كان يتكلمها أهل الأندلس قبل القرن الحادي عشر الميلادي لا يمكن تعرفها إلا على وجه التقريب، نظرا لقلة الأصول التي

---

[1]- جهود نحاة الأندلس في تيسير النحو، فادي صقر، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2006م، ص 32(بتصرف).

[2]- الحركة اللغوية في الأندلس، مطلق ألبير حبيب، المكتبة العصرية، -صيدا- بيروت، 1967، ص 29.

[3]- نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب، أحمد بن محمد المقري، دار صادر،بيروت. 1968م، ص 159.

يعتمد عليها، وكل ما يمكن قوله أنها كانت تَضُمُّ ألفاظا محكمية من لغة القوط، أما بقيتها فكانت لهجات مختلفة من اللاّتينية العاميّة[1]" ، وهذه اللهجة العامية سماها العرب العجمية أو عجمية أهل الأندلس. وكل هذه القوميات تسعى إلى نشر لغتها بين القوميات الأخرى، وإحيائها وبعث الحياة فيها. " كما فعل اليهود عندما بعثوا اللغة العبرية والأدب العبري تحت رعاية حكم المسلمين[2]."

لقد كان العرب يسعون لنشر اللغة العربية في الأندلس، لأنها لغة القرآن الكريم، ولا يتعلم الدّين دون تعلّمها، لذلك وجد علماء الأندلس من الواجب عليهم أن يقدموا اللغة العربية بشكل مبسط بعيد عن التعقيد والشوائب حتى تكون نلك اللغة محفزة لغير العرب من أجل تعلمها وحفظ قواعدها، وكذلك لتكون تلك اللغة ذات نحو قوي يستطيع منافسة اللغات الأخرى، لذلك انبرى عدد من علماء الأندلس إلى تبسيط تلك القواعد ليسهل حفظها ونشرها.

**ثانيا: البعد الجغرافي بين الأندلس والمشرق**

أوجد البعد الجغرافي عن مصدر اللغة والنحو عند الأندلسيين ضعفا في فهم قواعد العربية التي وضعها العلماء وساهموا في تعقيدها والقياس فيها، لذلك لم يكن أمام نحاة الأندلس إلاّ اللّجوء إلى تبسيط تلك المصنفات النحوية المشرقية، إما بشرحها وتوضيح غريبها وبيان مشكلها تارة، أو باختصارها والتعليق عليها تارة أخرى. كل ذلك حتى تنسجم تلك القواعد مع عقلية أناس من قوميات متعددة ومختلفة. وحتى يستطيع طلاّب الأندلس من العرب المسلمين فهم تلك القواعد، لأنّ فهمها أصبح شيئا صعبا.

**ثالثا: دعوة عدد من العلماء في بلاد الأندلس إلى تبسيط النحو العربي وتيسيره على المتعلمين**

وذلك بعد أن أفسد النحاة النحو بتعليلاتهم وشروحاتهم، وكان من أشهر هؤلاء العلماء، عالمان من فلاسفة الأندلس، هو العالم الفقيه ابن حزم الأندلسي، والفيلسوف ابن رشد.

---

[1]- فجر الأندلس: دراسة في تاريخ الأندلس من الفتح الإسلامي إلى قيام الدولة –مؤنس حسين، القاهرة، الشركة العربية للطّباعة والنشر، 1959م، ص 417 حاشية رقم 1.

[2]- الحركة اللغوية في الأندلس، مطلق ألبير حبيب،المكتبة العصرية .صيدا .بيروت. ص 26.

فابن حزم " لم يكن نحويا، ولم يذكر كتابا في النحو، ولا عرف بإمامة فيه[1]"، وذلك لانصرافه إلى علوم الشريعة الإسلامية، وإلى مذهبه الفقهي الجديد "المذهب الظاهري" ومع هذا الاهتمام بعلم الشريعة نلحظ عنده اهتماما عظيما بعلم النحو، فهو قد حضَّ الطلبة على تعلمه كما مر بنا. وقد دعا ابن حزم إلى التخلص من علم النحو، ودعا إلى عدم التعمّق فيه لأن التعمّق –حسب رأيه– "فضول لا منفعة فيه، بل هي مشغلة عن الأوكد[2]". وهذا الكلام هو أجرأ الآراء التي جاء بها ابن حزم، حيث عد "العلل النّحوية فاسدة ويجب التخلص منها[3]." ومع رفض ابن حزم لموضوع العلل النّحوية، أسوة بالعلل الفقهية، فإنه لم يقدم تصوّرا حول مصير النّحو بعد أن تزول تلك العلل التي أتعبت ابن حزم وغيره.

وقد ذهب ابن حزم إلى أبعد من ذلك في دعواه إلى تيسير النّحو حيث حدّد الكتب التي يجب على الطّلبة دراستها وذكرها بأسمائها فقال: "إنّ أقلّ ما يجزئ منه –أي علم النحو– كتاب الواضح للزّبيدي، أو ما كان نحوه كالموجز لابن السرّاج[4]."

إن الملاحظ للكتب التي اختارها ابن حزم لتكون مادّة تدريسية لعلم النّحو أنّها كتبت سهلة وبسيطة وبعيدة عن التعقيد والمغالاة في النحو، وخالية من العلل النّحوية، والأقيسة المنطقية التي طالما نادى ابن حزم بضرورة التخلّص منها.

وإذا انتقلنا إلى الفيلسوف الآخر وهو ابن رشد فإننا نجد له رأيا في النّحو العربي وقد ظهر هذا الرأي في كتابه "الضروري في النحو" الذي ألفه وجعل غرضه "أن يذكر من علم النّحو ما هو كالضروري لمن أراد أن يتكلم على عادة العرب في كلامهم، ويتحرى في ذلك ما هو أقرب إلى الأمر الصناعي، أسهل تعليما، وأشدّ تحصيلا للمعاني[5]."

---

[1]– من تاريخ النّحو، سعيد الأفغاني، مكتبة الفلاح، الكويت، 1980م، ص 103.

[2]– مراتب العلوم، ابن حزم، تحقيق إحسان عباس، القاهرة، 1954، ص 64-65.

[3]– التقريب لحد المنطق، ابن حزم، تحقيق إحسان عبّاس، بيروت، 1959، ص 168.

[4]– مراتب العلوم، ابن حزم، ص 64.

[5]– الضروري في صناعة النّحو، محمد ابن رشد، تحقيق منصور علي عبد السميع، دار الفكر العربي، ط1، 2002، المقدمة ص 4.

وقد أشار في كتابه إلى التّداخل بين الموضوعات والمستويات في كتب النحو العربي، وهو تقصير يرجع سببه –كما يرى- إلى أنّ النحاة " لم يستعملوا في إحصاء أنواع الإعراب القسمة الصحيحة التي لا يعرض فيها تداخل...[1]".

وقد التقى ابن رشد في كتابه الدّاعي إلى تيسير النحو، مع ابن مضاء القرطبي في كتابه "الرد على النّحاة" ‹‹فالكتابان (كتاب ابن رشد وكتاب ابن مضاء) تجمع بينهما الغاية وهي تيسير النّحو العربي، كما كانت منذ سيبويه، مع "إسقاط كل ما لا يفيد نطقا"، الشيء الذي يربطه بظاهرية ابن حزم. أمّا ابن رشد فيريد أن يعيد بناء النّحو العربي وفق الترتيب الذي هو مشترك لجميع الألسنة[2].››

وبعد أن عرضنا بشكل يسير آراء هذين العالمين، وتعرفنا على نظرتهما في النّحو العربي، ودعوتهما إلى تخليص النحو مما علق به من شوائب وتعقيدات، ترى أن ذلك كان له تأثير على تيسير النحو العربي في بلاد الأندلس، وخصوصا أنّ دعوة هذين العالمين جاءت منسجمة إلى حدّ بعيد مع أهواء عامّة النّاس ورغباتهم فيما يخصّ هذا العلم.

[1]- ينظر التجديد في النحو بين ابن مضاء وابن رشد، محمد عابد، الجابري، مجلة فكر ونقد، المغرب، 2002م، ص 49-50.

[2]- المرجع نفسه، ص 1.

# الفصل الأول:

# ابن مضاء (حياته، شيوخه، آثاره وعصر كتابه)

## المبحث الأول: ابن مضاء وحياته

### أولا: اسمه ونسبه

هو أحمد بن عبد الرحمن اللخمي القرطبي[1] وقيل أيضا هو أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن سعيد بن حريث بن عاصم بن مضاء اللخمي القرطبي الجياني ويكنّى بأبي العباس، وأبي جعفر وأبي قاسم[2].

وقد أغفلت معظم الكتب التي تحدثت عن النحاة واللغويين والفقهاء في ذلك العصر ذكره بالتفصيل، رغم ما جاء به من أفكار جديدة في النحو واللغة مما أحدث ثورة فريدة من نوعها في النحو والنحاة منذ عصره وحتى العصر الحاضر[3].

### مولده ووفاته:

ولد بقرطبة سنة 513هـ وكانت وفاته بإشبيلية سنة 592هـ في عهد الخليفة الموحّدي يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن، فيكون بذلك عاش ما يقارب من الثمانين عاما قضاها في الدراسة والتدريس والعمل في سلك القضاء في دولة الموحدين[4].

ذكر الحجازي أنّ بيت بني مضاء بقرطبة متوارث الحسب، وأنّ أبا علي لشعره ديباجة عراقية، ورقة حجازية، وكان مختصّا بعبد الملك بن أبي الوليد بن جهور وله فيه أمداح، وأنشد له قوله:

قَصُرَ اليَوْمُ فُحُشِّ رْبُ بِالكَأْسِ الكَبِيرِ
فَإِذَا مَا طَالَ فَاشْرَبْ فِيهِ بِالكَأْسِ الصَّغِيرِ

---

[1]- نشأة النّحو وتاريخ أشهر النحاة، الشيخ محمد الطنطاوي، دار المعارف، القاهرة، ص 231-232.

[2]- بغية الوعاة في طبقات النحويين والنحاة، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ج1، ص 323.

[3]- ابن مضاء القرطبي وجهوده النحوية، معاذ السرطاوي، مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 1408هـ/1988م، ص 43.

[4]- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، الطنطاوي، دار المعارف .القاهرة.ص 232.

وقوله:

بِشُـــرْبِ الكـــبِيرِ، وعِشْـــقِ الصَّـــغِيرِ أَدِيـــــنُ، وَمَـــــنْ لاَمَ لاَ يُقْبَـــــلُ[1]

كان ابن مضاء على عادة أهل عصره مُلِمًّا بمختلف العلوم ‹‹عارفا بالطب والحساب والهندسة... شاعرا، بارعا، كاتبا[2].›› اجتمعت هذه الأوصاف كلّها في هذا العالم النّحوي الفقيه الذي اختاره خليفة الموحّدين يعقوب المنصور لمنصب قاضي الجماعة، وبحكم منصبه هذا وتعصّب يعقوب المنصور للظّاهر من الكتاب والسنّة ، استطاع أن يقلب الموازين، ويحشد مساندة مولاه في ثروته على النّحو المشرقي ‹‹إن من يرجع إلى نصوص كتاب "الرّد على النّحاة" يلاحظ ملاحظة واضحة أنّ صاحبه ثائر على المشرق، وهي ثورة تعتبر امتدادًا لثورة أميرة عليه[3].››

ويبدو أن الحياة العلمية والفكرية في المغرب والأندلس كانت ثائرة على نظيرتها في المشرق فكما دعا خلفاؤها إلى ردّ فقه المشرق على المشرق، دعا ابن مضاء إلى ردّ نحو المشرق على المشرق أيضا، إذ عاب عليهم غلوّهم في التعليل والتّأويل، حتّى جعلوا من النّحو علما معقّدا ينفر منه الدّارسون.

**ثانيا: شيوخه وتلاميذه**

نشأ في قرطبة في بيت حسب ونسب محبّا للعلم والمعرفة، في صغره درس في كتاتيب قرطبة فتعلّم القرآن والقراءات وعلوم الحديث، وبعد أن اشتدّ عوده سافر إلى إشبيلية مركز العلم والثّقافة، والحكم، فأخذ عن علمائها وفقهائها ومحدّثيها، حيث التقى فيها بابن الرماك، فأخذ عنه كتاب سيبويه وسمع عليه وعلى غيره من الكتب النحوية والأدبية ما لا يحصى[4].

---

[1]- المغرب في حلى المغرب، ابن سعيد، تح شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط2، ج1، 1964، ص 96.

[2]- بغية الوعاة في طبقات النحويين واللّغاة، السيوطي، مج1، ص 223.

[3]- الرد على النّحاة، ابن مضاء القرطبي، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1982م، ص19.

[4]- بغية الوعاة، جلال الدين السيوطي، ج1، ص 323.

**أ) شيوخه:**

**1) ابن الرماك:** هو عبد الرحمن بن محمد بن عيسى أبو القاسم الأموي الإشبيلي كان أستاذا في العربية مدقّقا أخذ عن ابن الطّراوة[1].

**2)**وكما أخذ عن **القاضي عياض** وهو أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي، وكان إمام وقته في الحديث، بصيرا حافظا لمذهب مالك، ولما ظهر أمر الموحّدين بادر بالدخول في طاعتهم، توفي بمراكش في رمضان سنة 544هـ[2].

**3)** كما أخذ عن **شريح الزغبي،** وهو شريح بن محمد بن شريح القاضي المقرئ ولد سنة 451هـ وتوفي سنة 539هـ[3].

**4)** وأخذ عن **أبي بكر العربي**.

**5) والبطروجي** وهو أبو جعفر عبد الرحمن البطروجي[4].

**6) وابن المناصف الرشاطي** وقد كان شيخ العربية وواحد زمانه بأفريقية وولي قضاء دانيه وغيرها. مات سنة 627 هـ[5].

**7)** وتأدّب في العربية **بأبي بكر** بن سليمان بن سحنون وغيره من كبار علماء العربية في عصره كالسهيلي الذي ذكره في كتابه الردّ على النّحاة[6]، ونعته بأنّه كان صاحبه وكان السهيلي، وابن الرماك قد أخذ عن ابن الطراوة وهو أبو الحسن سليمان بن محمد، خالف جمهرة النحاة في العديد من الآراء النحوية أخذ عن ابن الرماك أستاذ ابن مضاء[7].

---

[1]- ينظر هامش معاذ السرطاوي، ص 45.

[2]- بغية الوعاة، جلال الدين السيوطي، ج1، ص 323.

[3]- المرجع نفسه.ص 48.

[4]- المرجع نفسه، ص 421.

[5]- الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي، ص 160.

[6]- بغية الوعاة،السيوطي . ص 68.

[7]- المرجع نفسه، ص 279.

وابن الطّراوة عرف بالجرأة في آرائه النحوية ومحاربة التقليد والجمود وقد تكون هذه العلاقة ذات أثر كبير في تفكير ابن مضاء النحوي، وما جاء به من جديد في هذا الميدان.

8) كما درس أيضا عند **الأشتركوني** وهو محمد بن يوسف بن عبد الله بن إبراهيم التميمي المازني وكان لغويا أديبا شاعرا، أخذ عنه أبو العباس ابن مضاء مات بقرطبة 538 هـ[1].

وتتلمذ أيضا على يد **ابن أبي الخصال** وهو محمد بن مسعود بن خلصة ابن فرح بن مجاهد بن أبي الخصال الغافقي، وغيرهم كثير ممن نبغوا في عصره في مختلف العلوم.

**ب) تلاميذه:**

ومن المعروف أنّ ابن مضاء جلس للتدريس في المساجد وتتلمذ على يديه كثير من المشاهير في اللّغة والفقه والحديث والسِّيَرْ وفي ذلك ينقل للسيوطي قول ابن عبد الملك فيه بأنه (كان مقرئا مُجَوِّدًا، مُحَدِّثًا مُكْثِرًا، قَدِيمَ السَّمَاعِ، واسع الرّواية)[2].

كما نقل عنه ابن فرحون حيث قال: «روى عنه خلائق منهم أبو بكر الشراط وعمر بن محمد الشلوبين وخلائق لا يحصون كثرة من جلة أهل عصره، وكان مقرئا مجوّدا محدّثا مكثرًا، قديم السماع واسع الرواية... ولم يزل مدرّسا للعلوم ناشرا ما لديه من المعارف ثم دخل إلى الأندلس ونفرّغ لإفادة العلم صابرًا مُحتسِبًا مُمَكِّنًا طلاّبه منه إلى أن توفي عفا الله عنه بإشبيلية 592هـ ومولده بقرطبة في سنة 513هـ أو 511هـ.

لم نتمكن من معرفة أسماء من تتلمذ على يد ابن مضاء ولكن ما يُوَدُّ ذكره أنّ آراءه اللّغوية والنحوية لم تَلْقَ قبولا كبيرا، أو تجاوبا كافيا في العصر الذي عاش فيه ذلك أنّهم لم ينشروا ما عرفوا عنه في كتبهم ولم يؤلفوا عليه، كما أنهم لم يدعوا إلى الأخذ به، بل ساروا في دراستهم النحوية واللّغوية وفق منهج التقليديين وعدم الخروج على ما أقرّه المشرق من قواعد وأُسس وليس معنى ذلك أنّ هؤلاء كانوا يخالفون أستاذهم، وأنّ ابن مضاء فشل في تدريسه، وإنّما سَبَبُ ذلك

[1]- بغية الوعاة، جلال الدين السيوطي ، ص243.

[2]- المرجع نفسه ، ص 323.

يرجع إلى سيطرة المألوف والقديم على عقول الناس بشكل لا يسمح لأي إنسان أن يتجرّأ ويخرج على ما ألفه قومه، ذلك أن الخروج على المألوف لو كان هذا المألوف خطأ يعتبر في نظر عامّة النّاس ارتداد وكفرا يجب مقاومته بكلّ الوسائل، فكيف يحدث ذلك والدولة الموحديّة تعلنها حرب شعر اء على المشرق وأهله وتتهمهم بالتجسيم والكفر وتحمّلهم مسؤولية الجمود والتّقليد في الدين والفقه»[1] ونظرة العامّة إلى المشرق نظرة إجلال وتقدير.

لهذا كلّه كان عمل ابن مضاء في رأيهم خروجا عن المألوف يجب إنكاره وعدم الأخذ به، حتّى تلاميذه الّين درسوا عليه نراهم لم يأخذوا بمنهجه المتحرّر في اللّغة وإنّما اكْتَفَوْا بعلمه في مختلف الفنون والعلوم الأخرى.

وممّا زاد شكوكهم حول ابن مضاء والنّظر إليه بعين الرّيبة والشّك هو مذهبه الظاهري الذي يحارب كتب الفروع ومذهب مالك المسيطر على الغرب والأندلس وإفريقيا بالإضافة إلى تولّيه منصب القضاء في دولة الموحّدين[2].

**ثالثا: آثاره**

1- لم يكن عمل ابن مضاء في سلك القضاء يمنعه من الكتابة والتّأليف في اللّغة والنّحو، ولذلك نراه يودّع أفكاره النّحوية واللّغوية ومنهجه الجديد ثلاثة من المؤلّفات وصل إلينا منها واحد هو (الرد على النّحاة) وهذا الكتاب هاجم فيه نحاة المشرق وفنّد بعض قواعدهم، في اعتبار العامل وفي توجيه العلل وفي اعتبار القياس والتّعويل على التمّارين[3].

2- ومن آثاره أيضا كتاب (المشرق في النّحو) أشارت إليه كتب التّراجم والأدب، عندما تعرّضت بالحديث عن ابن مضاء وأدبه وفقهه ونحوه، هذا الكتاب جاء تطبيقا عمليّا لما جاء في كتابه (الرد على النّحاة)، فكتاب المشرق قد جاء بقواعد إضافية، ومحاكمات عقلية تخلو من التعقيد والجدل المنطقي، الّذي أفسد النّحو وانتهى به إلى مجموعة من المسائل والألغاز المُتَنَافِرة حِينًا، والمتضاربة

[1]- المدارس النّحوية، شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط3، 1976، ص 304-305.

[2]- المرجع نفسه. ص 304

[3]- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، الطنطاوي، ص 231-232.

حينا آخر، فهو تطبيق عملي للأصول اللّغوية وللمنهج الجديد الذي نادى به ودعا إليه في كتابه الأول[1].

3- من آثاره أيضا كتاب (تنـــزيه القرآن عما لا يليق بالبيان) وخطّأه ابن خروف في الكتاب وناقضه بكتاب (تنزيه أئمّة النّحو عمّا ينسب إليهم من الخطأ والسّهو) ولمّا بلغ ابن مضاء مناقضة ابن خروف له قال: ‹‹ نحن لا نبالي بالكباش النطّاحة وتعارضنا أبناء الخرفان...[2]››

فكلام ابن خروف هذا يدلّ على أنّ الكتاب وضع في النّحو واللّغة حيث هاجم فيه النّحاة التّقليديين وأساليب دراستهم.

" ومهما يكن من أمر كتب ابن مضاء ضياعها أو إحراقها وعدم وصولها إلينا، وإهمال ذكر صاحبها في الكثير من كتب التراجم والأدب فإنّ من أرّخوا له أو تحدّثوا عنه من قدماء ومحدثين اتفقوا جميعا على أنّه إمام في الفقه عالم في اللغة والنّحو، متقدّم في التجديد والابتكار[3]."

يقول عنه السيوطي: ‹‹وكان له تقدّم في علم العربية واعتناء وآراء فيها، ومذاهب مخالفة لأهلها...[4]››

وفيه يقول أحمد أمين بعد أن تحدّث عن النّحاة التّقليديين الذين داروا في فلك سيبويه و لم يجتهدوا في النّحو اجتهادا مطلقا يقول: ‹‹إنّما الّذي خرج واجتهد اجتهادا مطلقا هو ابن مضاء الأندلسي[5].››

وبهذا نكون قد ألقينا الضوء على حياة هذا العالم الجليل ابن مضاء القرطبي الّذي انتهى به الأمر أن يكون في طيّ النسيان والإهمال إلاّ من أراد البحث ورغب في الإبداع والتّجديد.

---

[1]- ابن مضاء وجهوده النحوية، معاذ السرطاوي، ص 51-52.

[2]- نشأة النّحو وتاريخ أشهر النحاة، الطنطاوي، ص 231-232.

[3]- المدارس النحوية، شوقي ضيف، ص 305-306.

[4]- بغية الوعاة، جلال الدين السيوطي، ص 323.

[5]- ظهر الإسلام، أحمد أمين، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، ط6، ج3، 1982م، ص 95.

## المبحث الثاني: ابن مضاء ومبادئ الظاهرية

لعله ليس من اليسير على المرء أن يجازف في اختيار أن يناقض ما ألفه النّاس، ويخرج على ما عهدوه، ويرتضي غير ما ارتضوا، فإنّه بذلك يورث لنفسه السخرية والخصومة ويقعد نفسه مقعد المتفرّد الوحيد وهكذا كان الإمام ابن مضاء.

**المذهب الظاهري والقول بالرأي:**

"يقصد بالظاهرية بمصطلح (الرأي) ما يعرف من مبادئ القياس والتعليل والتّأويل[1]"، وهي مبادئ كان لهم موقف خاصّ منها، وطريقة في فهمها والتّعامل معها، إذن مذهبهم يدعوا إلى الاحتكام إلى الظاهر من الكتاب و السنة وترك التّأويل أو القول بالرّأي في أيّة مسألة أو نصّ.

ولفظ (الظاهر) لا يعني أن أصحاب هذا المذهب سطحيون يأخذون الأمور من جانبها السّهل ويقفون عند الظّاهر دون تعمّق واجتهاد، بل معناه أنّهم يجتهدون في النظر إلى النص ما وسعهم الاجتهاد، على ألا يتجاوز ذلك ألفاظ النص إلى ما وراءها من التأويل والتّعليل وإهمال الرأي، ولذلك كانت دعواهم صريحة في رفض تلكُم المبادئ العقلية التي كانت نتاج المنطق الذي غشّى التّفكير وسيطر على طرائق الفقهاء في إثبات أصول الأحكام، فكانت مواقفهم من القياس والعلّة والتأويل في الفقه لا تقبل الجدل، قال تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ۚ ﴾[2]، وأخبر تعـــالى أنّ الواجب علينا أن نكتفي بما يتلى علينا وهذا منع صحيح لتعدّيه إلى طلب تأويل غير ظاهر المتلو علينا فقط، وقال تعالى آمرا نبيّه أن يقول: ﴿قُل لَّآ أَقُولُ لَكُمْ عِندِى خَزَآئِنُ ٱللَّهِ وَلَآ أَعْلَمُ ٱلْغَيْبَ وَلَآ أَقُولُ لَكُمْ إِنِّى مَلَكٌ ۖ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ ۚ ﴾[3].

---

[1]- ينظر أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء، محمد عيد .عالم الكتب، القاهرة، سنة 1978م، ص (55بتصرف).

[2]- سورة العنكبوت، الآية 51.

[3]- سورة الأنعام، الآية 50.

وهي دعوى صريحة لترك القول بالرأي، وقد ساق ابن حزم أحاديث كثيرة عن السَلف الصّالح من الصّحابة والتّابعين في منع القياس والمقايسة، جاء في الإحكام، «... عن ملك ابن أنس عن نافع عن ابن عمر أنّه قال: العلم ثلاثة: كتاب الله النّاطق، وسنة ماضيه، ولا أدري[1]»، وفيه أيضا: «... أخبرني يحيى بن أيّوب عن عيسى عن أبي عيسى عن الشعبي، أنّه سمعه يقول: "إيّاكم والمقايسة، فو الذي نفسي بيده لئن أخذتم بالمقايسة لتحلنّ الحرام ولتحرّمنّ الحلال، ولكن ما بلغكم عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فاحفظوه"، كما نجده قد عقد جزءا كاملا من كتابه خصّصه للقول بفساد العلل والقياس والردّ على أصحاب المذاهب ممّن اعتنق هذا النّهج[2]».

فأمّا القياس: فأهل الظّاهر يرفضونه لأنّ فيه نقلا لأحكام دون أن ينصّ عليها نصّ، فقالوا لا يجوز الحكم البتّة في شيء إلاّ بنصّ كلام الله أو نبيّه أو إجماع من جميع علماء الأمّة دون استثناء، وقد أقاموا حججهم على ما رووه من الأحاديث أو ما تعلموه من طرق الجدل.

وأمّا التعليل: فهم ينظرون إلى العلّة من جهتين: جهة العلّة أو الغاية، وجهة السّبب، وقد خلط –في رأيهم– القائلون بهذا بين المصطلحين، فالعلّة هي اسم لكلّ صفة توجب أمرا ما ايجابيا ضروريا والعلّة لا تفارق المعلول ككون النّار علّة الإحراق، وأمّا السبب فهو كلّ أمر فعل المختار فعلا من أجله لو شاء لم يفعله، كالغضب يؤدّي إلى الانتصار ولا يوجب السبب المسبب ضرورة.

وعلى هذا فالتعليل بالمعنى الأول مرفوض عندهم، فليست أحكام الشريعة بمثل هذا الالتزام، قال ابن حزم: « وقبّح الله قولا يضطرّ قائله إلى مثل هذه المواقف، فبطل قولهم في العلل، وصح قولنا إنّ الله تعالى يفعل ما يشاء لا لعلّة أصلا بوجه من الوجوه[3].» أمّا بالمعنى الثاني أي السبب فهم يقبلون القول به بشرط موافقتها للنّصوص إذ «لا يفعل الله شيئا من الأحكام وغيرها لعلّة أصلا بوجه من الوجوه، فإذا نصّ الله تعالى أو الرسول صلى الله عليه وسلم على أمر كذا

---

[1]- الإحكام في أصول الأحكام، ابن حزم الأندلسي، تح أحمد محمد شاكر، مطبعة السعادة، مصر، 1328هـ، ص 501.

[2]- المرجع نفسه، ص 512.

[3]- المرجع نفسه، ص562.

لسبب كذا أو من أجل كذا... فإنّ ذلك كله ندري أنه جعله الله تعالى أسبابا لتلك الأشياء في تلك المواضع التي جاء النصّ فيها[1].»

وأمّا التأويل: فهو أكثر ما بدا فيه الاختلاف بين أهل الظّاهر، والقائلين به، وهو في حقيقته الصّرف عن الظّاهر إلى معان دقيقة خفيّة يضعها العارفون، وقد اتضح هذا المعنى في الاختلاف في فهم قوله تعالى الذي يشير إلى مسألة الاختلاف في التّأويل: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ مِنْهُ ءَايَـٰتٌ مُّحْكَمَـٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَـٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَـٰبِهَـٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَـٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَـٰبِ ۝٧ ﴾[2].

وهكذا اختلف الفريقان من فقهاء الظّاهرية وأهل المذاهب في الاحتكام إلى هذه المبادئ والتّعامل معها، فكان جوهر الخلاف بين الفريقين في هذه المسألة قد جرَّ ابن مضاء إلى القول في النّحو بما اعتنقه من مذهب أهل الظّاهر في الأصول.

لقد كان بين النّحو والفقه نسب وآصِرَةٌ متينةٌ، ولذلك وجدنا ظلال ثورة فقهاء الظّاهرية كابن حزم وأولي الأمر من الموحّدين من بعده إذ حملوا على الفقه المالكي في بلاد المغرب ورَمَوْا به غرضا بعيدا، فأحرقوا كتبه، ونكّلوا بِحَمْلَتِهِ، وجدنا إذا لثورتهم صَدًى عند قاضيهم الأوّل، ابن مضاء القرطبي الذي تولّى باسمهم قضاء الجماعة وأراد ابن مضاء أن يصانع وُلاَةَ أمورهم في حملتهم، فعقدوا اللّواء لحملة أخرى ليست في الفقه ولكن في النّحو، إِذْ بَدَا لَهُ أنّ هذا النّحو الذي أُثِرَ عن المشاركة، قد شرق بألوان القياس والتعليل والتأويل، وهي مبادئ كان مذهب الظّاهرية يناقضها ويقوم على إبطالها، واجتهد ابن مضاء من خلال آرائه النّحوية في كتابه "الردّ على النّحاة" في بيان فساد مذهب النّحاة بمغالاتهم في النّظر والاحتكام إلى الرّأي والتّأويل، قال «وَإِنِّي رأيت

[1]- الإحكام في أصول الأحكام، ابن حزم الأندلسي، ص 562.

[2]- سورة آل عمران الآية 07.

النّحويين –رحمة الله عليهم– قد وضعوا صناعة النّحو لحفظ كلام العرب من اللّحن وصيانته من التّغيير، فبلغوا من ذلك الغاية التي أَمّوا وانتهوا إلى المطلوب الّذي اِبْتَغَوْا، إلاّ أنّهم التزموا ما يلزمهم، وتجاوزوا منها القدر فيما أرادوه منها، فَتَوَعَّرَت مسالكها ووهنت مبانيها وانحطّت عن رتبة الإقناع حججها[1].»

[1]- الردّ على النّحاة، ابن مضاء القرطبي، ص 72.

## المبحث الثالث: عصر الكتاب (الردّ على النّحاة)

ألّف كتاب "الرد على النّحاة" في عصر الموحّدين وهو من أَزْهَى العصور التي مرّت على الأندلس والمغرب من حيث ازدهار الحياة العلمية والفلسفية، ويكفي في تشخيص ذلك وتصويره أنّه أظلّ ابن طفيل وابن زهر وابن رشد.

وإنّ في اسم الموحّدين ما يجعلنا نَلْفِتُ إلى أنّ هذه الدولة لم تنشأ لغاية سياسية وإنّما نشأت لغاية دينية أو مذهبية. وقد أنشأها ابن تومرت الذي تسمّى (باسم المهدي المنتظر)، وهو مصطلح ديني، زار المشرق ودرس على أساتذته في بغداد ودمشق، كما درس في الإسكندرية ولقن في أثناء الدرس أصول مذهب الأشاعرة ثمّ عاد إلى وطنه المغرب حيث أخذ ينظّم ثورة واسعة ضدّ المرابطين[1]. وأثّرت دعوة (تومرت) في نفوس أهل المغرب فتبعه خلق كثير، وقد بدأ بترتيبهم على طبقات، وسمّى الطّبقة الأولى باسم الجماعة والثانية باسم الموحّدين.

ثم جاء خلفه عبد المؤمن عَلِيّ الذي يعتبر المؤسّس الحقيقي لهذه الدّولة فحكم المغرب كلّه من طرابلس إلى السّوس الأقصى كما تَمّ له ملك معظم جزيرة الأندلس وقد لقّب نفسه بلقب أمير المؤمنين، وقد وطد عبد المؤمن الملك في أبنائه من بعده فخلفه يوسف، وكان أَعْرَفَ النّاس بما تكلّمت به العرب وأحفظهم لأيّامها ومآثرها وجميع أخبارها في الجاهليّة والإسلام، ويذهب يوسف ويأبى ابنه يعقوب الذائع الصيت وهو أعظم خلفاء هذه الدّولة فقد دَوَّخَ فرنج الأندلس، وكان مثل أبيه مثقّفا ثقافة واسعة وكان يعقد المناظرات للعلماء والفلاسفة بين يديه[2].

ونحن في الواقع لا نصل إلى عصر يعقوب بن يوسف حتّى نرى ثورة الموحّدين على أصحاب المذاهب الأربعة في المشرق.

---

[1]- الردّ على النّحاة، ابن مضاء القرطبي، ص13.

[2]- المرجع نفسه، ص 14-15.

تولَى يعقوب بنفسه قيادة الثّورة على المذاهب فأمر بعدم التّقليد لأيّ من أئمّة المشرق، وأن يعود العلماء إلى الأصول وهي القرآن والسنة وقد بالغ في ذلك حتّى أنّه أمر بحرق كتب المذاهب بعد أن يجرّد ما فيها من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم والقرآن[1].

وقد سقنا ذلك كله لندل على العصر الذي ألّف فيه (كتاب الرد على النّحاة) كان عصر ثورة على المشرق وأوضاعه، في الفقه وفروعه، وقد كانت دولة الموحّدين منذ أول الأمر تدعو إلى هذه الثورة حتى إذا كان يعقوب رأيناه يأمر بحرق كتب المذاهب الأربعة كأنّه يريد أن يردّ فقه المشرق على المشرق، وقد تبعه ابن مضاء القرطبي قاضي القضاة في دولته، فألّف كتاب (الرد على النّحاة) يريد أن يردّ به نحو المشرق على المشرق، أو بعبارة أدق يريد أن يردّ بعض أصول هذا النّحو، وأن يخلّصه من كثرة الفروع فيه وكثرة التّأويل مستنّا في ذلك بسنّة أميره يعقوب، إذ كان يعجب مثله —على ما يظهر– بمذهب الظّاهرية، فذهب يحاول تطبيقه على النّحو.

[1]– الردّ على النّحاة، ابن مضاء القرطبي، ص16.

# الفصل الثاني:
# أسس ثورة ابن مضاء
# في تيسير النحو

يمكن توضيح الأسس التي قامت عليها ثورة ابن مضاء وأثر هذه الثورة في تسهيل النحو العربي خلال المباحث التي سنعرضها.

## المبحث الأول: إلغاء نظرية العامل

ما إن يفتح القارئ كتاب الرد على النحاة في صفحته الأولى إلا ويجد الثورة على نظرية العامل النحوي باعتباره من القضايا التي يستغني النحو عنها، حيث يقول ابن مضاء "قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يَسْتَغْنِي النحوي عنه، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه، فمن ذلك إِدِّعَاؤُهُم أنّ النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي، وعبروا عنه بعبارات توهم في قولنا (ضَرَب زيد عمرا) أن الرفع الّذي في زيد والنصب الذي في عمر إنما أحدثة ضرب. ألا ترى أن سيبويه –رحمه الله– قال في صدر كتابه: وإنما ذكرت ثمانية مجار، لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدثه فيه العامل، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه، وبين ما يبنى عليه الحرف بتاء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه. فظاهر أن العامل أحدث الإعراب، وذلك بيّن الفاسد" [1].

فابن مضاء يرى أنّ هذه العوامل يجب أن نستغني عنها، إن أردنا للنحو اليسر والسهولة، واعتبروا أنّ تلك العوامل خطأ ويجب الرجوع عنها، سواءً أكانت عوامل معنوية أم لفظية، لذلك يجب هدم المقولة وتخليص النحو العربي منها، لأن العامل في رأيه هو المتكلم نفسه "وأمّا في الحقيقة ومحصول الحديث. فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم، إنّما هو المتكلم لا لشيء غيره."[2]

وبين ابن مضاء أن هذه العوامل لا يقبل بها عقل أو شرع، ولا يرضى أحد من العقلاء هذه العوامل أو تلك المعاني التي وضعها النحاة لأنها لا تستند على حق ولا على واقع وما العامل "وما هذا الذي يقوله النحويون في مثل (ضَرَبَ زيدٌ عمرًا)، إذ يزعمون أن ضَرَب عَمَلَ الرفع في زيد

[1]– الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، بيروت، ط2، دت، ص 76-77.

[2]– المرجع نفسه، ص 77.

والنصب في عمرًا، وإنّ النحاة ليبالغون في ذلك حتى لنراهم يذهبون إلى أنّ علامات الإعراب هي آثار حقيقية للعوامل، ثم هم على ما هو معروف يطيلون بعد ذلك في بيان شروط هذه العوامل، وبيان أنواعها، ومتى تحذف؟ ومتى تذكر؟ وإنهم ليتورطون في أثناء ذلك في مشاكل كثيرة لا طائل تحتها ولا مبرر لها"[1].

وحتى لا يتعرض ابن مضاء إلى هجوم من نحاة المشرق ومناصري العامل النحوي، فقد أوضح أنه سُبق بهذه الفكرة من قبل عالم من أكبر علماء المشرق في النحو العربي وهو العالم أبو الفتح بن جني وغيره حيث يقول في خصائصه: "وإنما قال النحويون: عامل لفظي وعامل معنوي ليدرك أن بعض العمل يأتي مسببا عن لفظ يصحبه، كمررت بزيد، وليت عمرًا قائم وبعضه يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول فأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعلم من الرفع أو النصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره، وإنما قالوا: لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامَّة اللّفظ للّفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ وهذا واضح[2]." وقد ساق ابن مضاء دليلا على فساد نظرية العامل. "وأنها سبب رئيس في صعوبة النحو العربي، هذا الدليل هو باب التنازع، حيث أدت بهم نظرية العامل إلى رفض بعض أساليب العرب، ويضعون مكانها أساليب أخرى تسولها لهم فكرة العامل[3]."

وقد انطلق ابن مضاء في نظرية هدم العامل النحوي من مبدأ واحد هو "**مبدأ التيسير والتسهيل**[4]." وذلك لأنّ هذه النظرية لا تهدم النحو العربي بل تسهله وتيسره، فنظرية العامل تؤدي إلى إثارة حبل بين النحويين لا طائل منه سوى التعب ومضيعة الوقت، وكذلك فهي تأتي بأساليب وصيغ لا تقبلها العربية وترفض أساليب أخرى موجودة فيها، وهي أيضا لا تساعد على الفهم

---

[1]- الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي. ص 61.

[2]- المرجع نفسه، 77.

[3]- المرجع نفسه، مقدمة المحقق، ص 32.

[4]- التجديد النحوي عند شوقي ضيف، عبد النعيم عبد السلام، مجلة علوم اللغة، المجلد الخامس، ص 22/ الثاني، القاهرة، دار غريب للطباعة، 2002م، وأبو صالح وائل، تطور الدّرس النحوي بالأندلس، ص 283.

الصحيح والسليم للغة العربية، والحركات الاعرابية ومعانيها والهدف منها، لذلك لابدّ من التخلص منها لأن وجودها فيه صعوبة النحو، وبعد عن مراده الأصلي، وهو فهم المعنى المقصود بالطريقة السليمة الصحيحة التي لا تؤدي إلى إخلال في المعنى، فهذه النظرية تكثر من التأويل وتعدّد "**احتمالات التوجيه**[1]." فهذا التأويل قد يكون قريبا أو بعيدا وأحيانا تحمل اللّفظة على أوجه الإعراب المختلفة حسب دورات العامل فيها، فالبيت الشعري المشهور للفرزدق: (البسيط)

مـــا أنـــت بـــالحكم لِتُرْضَـــى حُكُومَتَـــهُ ولا الأصـــيل ولاذي الـــرأي والجـــدل[2]

" أوضح مدى فساد قضية العامل، لأن دخول اللاّم على الفعل المضارع لا يجوز وهو خطأ، ولكن النحاة ونظرا لـ رأيهم المسبق واعتبار هذا البيت من عصر الاحتجاج لم يستطيعوا تخطئة الشاعر بل خرّجوه على الشذوذ تارة، وعلى الضرورة القبيحة تارة أخرى.[3]" والبعض اعتبر اللاّم موصولة بمعنى الّذي، فهل الأسهل هذه التخريجات التي لا تستند إلى تحليل منطقي معقول، أم نقول للخطأ خطأ، حتى لو صدر من شاعر يحتج بشعره، فالبعيد عن الخطأ هو –فقط– القرآن الكريم، والحديث الصحيح الوارد في الصحيحين وابن مضاء لا يرضى لأحد أن يقف في وجه دعوته، ونظريته بضرورة التخلص من العامل حتى ولو كان إجماع العلماء عليها، لأنه ومن منطلق مذهبه الظاهري في الفقه لا يعترف بالإجماع الفقهي، ومثله النحوي فهو يقول رأيه برأي ابن جني: " إجماع النحويين ليس بحجة على من خالفهم وقد قال كبير من حذاقهم ومقدم في الصناعة من مقدميهم وهو أبو الفتح بن جني في خصائصه: "اعلم أن إجماع أهل البلدين (البصرة والكوفة) إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده أن لا يخالف المنصوص والمقيس على المنصوص، فإذا لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه[4]."

---

[1]– نظرية العامل النحوي بين التأييد والنقد، محمود أبو كتة، مجلة جامعة بين لحم. آب 1987، المجلد 6، ص 69.

[2]– شرح شذوذ الذهب، ابن هشام الأنصاري، إشراف مكتب البحوث والدراسات، بيروت، لبنان، دار الفكر، 1414ه/1994م، ص 30.

[3]– المرجع نفسه، ص 31.

[4]– الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي، ص 82.

**أولا: الاعتراض على تقدير العوامل المحذوفة**

فهو يعترض وبشدة على تقدير العوامل المحذوفة (الضمائر المستترة في المشتقات والأفعال أو متعلقات المجرورات أو حتى تقدير المحذوف) وقد قسمها إلى ثلاثة أقسام[1]. وقد كان اعتراضه عليها بوصفها دليلا على فساد نظرية العامل، واتخذ ابن مضاء القرآن الكريم الّذي لا يأتيه الباطل من بين يده ولا من خلفه، مصدرا أساسيا في رده على التقدير للعوامل المحذوفة، حيث أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال: "من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ[2]." فأنت عندما تقرر أن هناك محذوفا في القرآن الكريم فقد خالفت ووقعت في الحرام، فمن بنى الزيادة في القرآن بلفظ أو معنى على ظن باطل قد تبين بطلانه، فقد قال في القرآن بغير علم...

ومما يدل على أنه حرام الإجماع وأنه لا يزاد في القرآن لفظ غير المجمع إثباته. و"زيادة المعنى كزيادة اللّفظ بل هي أحرى لأن المعاني هي المقصودة، والألفاظ دلالات عليها ومن أجلها[3]."

فابن مضاء في نظريته إلى التسيير يرفض كل تلك التقديرات والمحذوفات ويقف إلى جانب النص اللغوي، فالتقدير في نظره نوع من التخيّل والظن لا يستند إلى أي دليل، "وهنا يبرز التأثر بالمذهب الظاهري الذي يرفض الزّيادة في النص دون دليل، فالزيادة حرام ولا يقبله أهل الظاهر[4]."

ومن المضمرات التي قدرها النحويون ورفضها ابن مضاء نضرب الآتي لنرى أيها أسهل على الطالب أهي التقديرات والتأويلات و المضمرات أم الأخذ بالظاهر والبعد عن هذه المضمرات؟

**أ- إضمار فعل متعد بعد حرف النداء:**

فالنحاة يقولون: إن الجملة "يا عبد الله" فيها فعل محذوف تقديره أدعو أو أناد في حين أن ابن مضاء يرى أنه لا داعي لهذا التقدير لأنه سيؤدي إلى تغير المعنى وتحويله من أسلوب الإنشاء إلى أسلوب الخبر والأسهل لنا أن نعرب دون تقدير أو تحويل.

---

[1]- بنظر هذه الأقسام في الرد على النحاة، ابن مضي القرطبي، ص 131 وما بعدها.

[2]- رواه الترمذي.

[3]- الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي، ص 131 وما بعدها.

[4]- ابن مضاء القرطبي وجهوده النحوية. معاذ السرطاوي، عمان، ط1، دار مجد لاوي للنشر والتوزيع، 1408هـ/1988م، ص 131.

**ب- إضمار أن بعد الفاء أو الواو:**

فالنحاة يرون أن الفعل المضارع بعد هذه الحروف منصوب بأن مضمرة، في حين أن ابن مضاء ينتقد ذلك ويرفضه لأن فيه نقصا في المعنى واختلافا في المراد: "ألا أنّك إذا قلت: "ما تأتينا فتحدثنا" كان لها معنيان: أحدهما (ما تأتينا فكيف تحدثنا) أي أن الحديث لا يكون إلا مع الإتيان، وإذا لم يكن الإتيان لم يكن الحديث...، والوجه الآخر (ما تأتينا محدثا) أي أنك تأتي ولا تحدث وهم يقدرون الوجهين (ما يكون منك إتيان فحديث) وهذا اللفظ لا يعطي معنى من هذين المعنيين[1]."

وهناك من حيره وراعه نصب المضارع تقديرا بعد واو المعية أو فاء السببية واعتباره النحاة لذلك أنه بسبب "أن" المحذوفة وقد كاد الرجل أن يمسه الجنون من ذلك القول فكتب إلى نحوي من نحاة البصرة المعاصرين له، وهو أبو عثمان بكر المازني يشكو مالقيه من عَنَتٍ في فهم النّحو ومرادات النّحاة... يقول (المتقارب)

تفكـــرت في النحـــو حـــتى مَلَلْـــتُ وأَتْعَبْـــتُ نفســـي لَـــهُ والبَـــدَنَ
وأتعبـــت بكـــرًا وأصـــحابه بطـــول المســـائل في كـــلّ فـــنّ
فكنـــت بظـــاهره عالمـــا وكنـــت بباطنـــه ذَا فِطـــن
خـــلا أنّ بَابًـــا عليـــه العفـــا ءُ للفـــاء يـــا ليتـــه لم يكـــن
وللـــواو بـــاب إلى جنبِـــهِ مـــن المقـــت أحســـبه قـــد لُعِـــن
إذا قلـــتُ هـــاتوا لمـــا يقـــا لُ لســـتَ يأتيـــكَ أو تـــأتين
أجيبـــوا لمـــا قيـــل هـــذا كـــذا علـــى النصـــب قيـــل لإضـــمار "أن"
فقد كدْتُ يا بكـرُ مـن طـول مـا أفكـــر في أمـــر "أن" أن أُجـــن

فالمضارع المقترن بفاء السببية أو واو المعية إذا ليس منصوبا بهما، وإن كانتا ظاهرتين بل هو منصوب بـــ "أن" المضمرة، وفي ذلك تَعَسُّف بَيِّنٌ يأباه حس النحوي العالم بالنحو كصاحب

[1]- الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي، ص81.

الأبيات، وكابن مضاء الذي وردت تلك الأبيات في كتابه الذي بين أيدينا[1] حيث يعكف صاحبه على التدليل على فساد رأي النحاة في هذه القضية، وفي غيرها من التقديرات والتأويلات.

**ج- تقدير متعلقات المجرورات:**

يرى أن شبه الجملة من الجار والمجرور لا تأتي خبرا أو صفة أو حالا أو صلة، بل هي متعلقات بمحذوفات، فمثلا زيد في الدار ورأيت الذي في داره، أو مررت برجل من قريش، فيزعم النحويو ن أن قولنا في الدار متعلق بمحذوف تقديره لزيد مستقر في الدّار، لأنهم قيدوا أنفسهم بقاعدة نحوية لايجب الخروج عنها، وهي أن حروف الجر إذا لم تكن زائدة ودخلت على تلك الأسماء فلابد لها من عامل يعمل فيها إما أن يكون ظاهرا كقولنا لزيد قائم في الدار أو مضمرا كقولنا لزيد في الدار.

وابن مضاء يرى أن هذه التقديرات من شأنها أن تضيف صعوبة إلى النحو العربي وتدريسه. لذلك لابد من التخلص منها والابتعاد عن التقدير بل واعتبار الجار والمجرور في محل رفع الخبر، أو نصب الحال، وما إلى ذلك لأن هذا أسهل وأيسر وأعم للفائدة، لأنه لا حاجة لزيادة أو تقدير فإذا بطل العامل والعمل ولا شُبْهَة تبقى لمن يدعي هذا الإضمار[2].

**د- تقدير الضمائر المستترة في المشتقات:**

عارض ابن مضاء تقدير الضمير المستتر في المشتقات، وخالف النحاة في ذلك، فمثلا (زيد ضارب عمرًا) فكلمة ضارب وضعت لمعنيين هما: لتدل على الضرب، ولتدل على الفاعل غير المصرح به، وهو يرى أنه لا داعي لتقدير زيد ضارب هو عمرًا، لأن ضارب يدل على الفاعل غير المصرح به، وزيد يدل على اسمه (اسم هذا الفاعل) "فيا ليت شعري ما الداعي إلى تقدير زائد لو ظهر لكان فضلا[3]."

---

[1]- الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي، ص 33.

[2]- المرجع نفسه، ص 87.

[3]- المرجع نفسه، ص 88، وأصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث، محمد عيد، القاهرة، عالم الكتب، ص 204.

**ه- تقدير الضمائر في الأفعال:**

وكذلك رفض ابن مضاء فكرة استتارة الفاعل مع الأفعال في قولنا (زيد قام)، لأنه حسب رأيه، لا داعي لهذا الاستتار سوى قول النحويين: "الفاعل لا يتقدم ولابد للفعل من فاعل، فالفعل يدل على الفاعل دلالة لفظية، ونحن نعلم أن الفاعل من صيغة الفعل ولفظه فيعلم فاعله غائب مذكر، وأعلم فاعله أنا وما إلى ذلك. فما الدّاعي إلى التقدير والتأويل أليس الهدف من الفعل هو معرفة الحدث والفاعل. فإذا كان الفاعل معلوما ومعروفا فما الداعي إلى التقدير والتأويل؟[1]"

**ثانيا: إلغاء العلل النحوية**

العلّة النحوية هي تفسير ظاهرة من الظواهر اللغوية وتوضيح الأسباب التي أدّت إلى وجودها[2].

والعلل النحوية على ثلاثة أضرب: علل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية.

**العلة التعليمية:** وهي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب

**العلة القياسية:** كقولنا لما نصب "زيد" بأنّ في جملة (إنّ زيدا...)، فالجواب لأنّها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدّ ي إلى مفعول، فحملت عليه فأعلمت إعماله لما ضارعته.

**العلة الجدلية (النظرية):** كلّ ما يُعْتَلّ في باب "إنّ" بعد هذا.

ينقسم التعليل في رأي ابن مضاء إلى نوعين: النوع الأول أسماه "**العلل الأولى**"، والنوع الثاني أطلق عليه "**العلل الثّواني والثّوالث**"، فالفرق بين "العلل الأولى" و"العلل الثّواني" أن العلل الأولى بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرك بالنظر والعلل الثواني هي المستغنى عنها في ذلك[3].

ومما يدعم هذا الرأي قوله أيضا: "ومما يجب أن يسقط من النحو، العلل الثواني والثوالث، وذلك مثل سؤال السائل عن (زيدا) من قولنا (قام زيد) لم رفع؟ فيقال: لأنّه فاعل وكلّ فاعل مرفوع، فيقول: ولم رفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال له: كذا نطقت به العرب، ثبت ذلك

---

[1]- الرد على النحاة،ابن مضاء القرطبي. ص 92. و أصول النحو في نظر النحاة ورأي ابن مضاء، محمد عيد.ص 206.

[2]- نظرية العامل في النحو العربي عرضا ونقدا، دار المتنبي، وليد عاطف الأنصاري .الأردن، دط، 1423هـ/2003م، ص 25.

[3]- الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي، ص 131.

بالاستقراء من الكلام المتواتر، ولا فرق بين ذلك وبين من عرف أنّ شيئا ما حرام بالنّص، ولا يحتاج فيه إلى استنباط علّة، لينقل حكمه إلى غيره، فيسأل: لم حُرِّمَ؟ فإنّ الجواب على ذلك غير واجب على الفقيه، ولو أُجِيبَ السائل عن سؤاله بأن تقول له: الفرق بين الفاعل والمفعول، فلم يقنعه، وقال: فلم لا تعكس القضيّة بنصب الفاعل ورفع المفعول؟ قلنا له: لأنّ الفاعل قليل لأنّه لا يكون للفعل إلاّ فاعل واحد، والمفعولات كثيرة، فأعطي الأقل الذي هو الرّفع للفاعل، وأعطي الأخفّ الّذي هو النّصب للمفعول، لأن الفاعل واحد والمفعولات كثيرة، ليقل في كلامهم ما يستثقلون، ويكثر في كلامهم ما يستخفّون، فلا يزيدنا ذلك علما بأنّ الفاعل مرفوع، ولو جهلنا ذلك لم يضرّ نا جهله، إذ قد صحّ عندنا رفع الفاعل الذي هو مطلوب باستقراء المتواتر، الذي يوقع العلم[1]"

ومثال هذا حديثه عن الممنوع من الصرف[2]، فالعلل الأولى في تلك الأسماء هي صفات المنع من الصرف، " التعريف والعجمة والصفة والتأنيث والتركيب المزجي والعدل والجمع الذي لا نظير له ووزن الفعل المختص به أو الغالب فيه والألف والنون الزّائدتان المشبّهتان ألف التأنيث[3]." ثم ذكر العلل الثواني بعد ذلك بقوله: "والوجه عندهم لسقوط التنوين من الفعل ثقله، وثقله لأن الاسم أكثر استعمالا منه، والشيء إذا عاوده اللّسان خفّ، وإذا قلّ استعماله ثقل، وهذه الأسماء وغيرها أكثر استعمالا منها فثقلت، فمنعت ما منع الفعل من التنوين، وصار الجرّ تبعا له.

ثم قال: وليس يُحتاج من هذه إلا إلى معرفة تلك العلل إلى تلازم عدم الانصراف، وأمّا غير ذلك ففضل[4]."

ومن ذلك يتضح حكمه على نوعي التعليل، فالفاعل مرفوع وكفى كذا نطقت به العرب، وثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر، والاسم يمنع من التنوين بوصف حالته التي ورد عليها

---

[1]- الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي، ص 130.

[2]- أصول النحو العربي، محمد عبد، ص 130-131.

[3]- الردّ على النحاة، ابن مضاء القرطبي، ص 135.

[4]- المرجع نفسه .ص 135.

عن العرب: وهذا الوصف هو العلة الأولى وهي مقبولة، أما غيرها فمرفوض، لأنه فضل لا قيمة له رغم أنّ النّحاة احتفوا وصفّقوا كثيرا لعلل الثواني والثوالث.

وقد قسم العلل إلى ثلاثة أقسام، قسم مقطوع به، وقسم فيه إقناع، وقسم مقطوع بفساده[1].

ثم قدم هذه الأقسام الثّلاثة مشروحة بطريقة عملية، قدّمها في أمثلتها مبيّنا فيها العلّة الأولى والثانية، و لم يحكم عليها بالقبول أو الرّفض تاركا ذلك لما سبق من رأيه في العلل الثواني عامّة لكن هذه التسمية التي ساقها لهذه العلل قد تشعر باعترافه بالنوعين الأولين المقطوع به، وما فيه إقناع وقد يُشعر هذا بتناقضه في رأيه، إذ هناك بعض العلل الثواني التي لا يعترف بها في النحو، ونجد بكري عبد الكريم ساق لنا بعض الأمثلة في كتابه[2] نحو: «أنّ كلّ ساكنين التقيا في الوصل، وليس أحدهما حرف لَين فإنّ أحدهما محرّك. فإن قيل: و لم يتركا ساكنين؟ أجاب بأنّ النّاطق لا يمكنه النطق بهما ساكنين وكذلك تعليله لإعراب الفعل المضارع يشبهه بالاسم، فإن قيل: يضرب لم أعرب؟ قيل: لأنّه فعل أوله أحد الزوائد الأربعة، و لم يتصل به ضمير المؤنث ولا نون خفيفة، ولا شديدة وكل ما هو بهذه الصفة فهو معرب، فإن قيل: لم أعربت العرب ما هو بهذه الصفة. فقيل لأنه أشبه الاسم، في أنه يصلح إذا أطلق للحال والاستقبال فهو عام، كما أنّ رجلا وغيره من ذلك تعليله لإبدال الياء واو في ميعاد وميزان».

والدليل على ذلك أنهما من "وعد" و"وزن" ففاء الفعل واو، ويقال في جمعهما (مواعيد، وموازين) وفي تصغيرهما (مُوَيْعِد، وَمُوَيْزِين)، فأبدل من الواو ياء لسكونها، وانكسار ما قبلها، وكلّ واو سكنت وانكسر ما قبلها، فإنّها تبدل ياء، فإن قيل: لم أبدل منها ياء و لم تترك على حالهما؟ قيل: لأنّ ذلك أخف على اللسان."

[1]- ابن مضاء القرطبي وموقفه من أصول النحو العربي، بكري عبد الكريم . ديوان المطبوعات الجزائرية . الجزائر. 1982. ص77.

[2]- ينظر المرجع نفسه، ص 77.

غير أننا نجد أن هذه التسمية اصطلاحية لمظاهر العلة، فالعلل المقطوع بها: تفهم من معنى القطع الذي سمّاه بها، والمقصود به قطع أسئلة السائل بعدها، ومثال ذلك: "كلّ فعل في أوّله إحدى الزوائد الأربع وما بعدها ساكن فإنّه إذا أمر به حذف الحرف الزائد، وكلّ فعل أمر حذف من أوّله الحرف الزائد فإنّه تدخل عليه ألف الوصل، فإن قيل: فلِمَ يُتْرَك أوّله كذلك؟ قيل: لأنّ الابتداء بالساكن لا يمكن، وهي ثانية[1]."

معناه هذه العلّة ما هي إلا إعمال للعلّة الأولى، وإذا وردت قطعت شبهة من لا يزال يتطلع إلى شيء بعد الأولى.

أمّا ما فيه إقناع: " فمعناه إقناع ذهني لأنّ العلل الثواني قد وردت لتعلل لمشابهة ذهنية ضعيفة بين حكمين، فهذه العلل إقناع بضرورة المشابهة، فإن بطلت الضرورة التي استدعتها انبهار الأساس الذهني الذي جاءت من أجله. ووجب أن تسقط من النحو لذلك سماه ابن مضاء "التعليل غير البين[2]." وفي ذلك يقول: ومثال غير البيّن في قولهم: إنّ الفعل الذي في أوّلها إحدى الزوائد الأربع و لم يتصل به ضمير المؤنث ولا النون الخفيفة ولا الشديدة فإنّه معرب.

ففي هذا المثال الذي قدّمه لهذا النوع من التعليل: العلّة الأولى فيه هي: ما يكتنف به من وصف حالة الفعل المعرب، أمّا العلة الثانية فهي تلك المشابهة للفعل المضارع بالاسم.

وساق ابن مضاء بعد ذلك مستندات تلك المشابهة: من تخصيص كل منهما بعد عمومه، ودخول لام التوكيد على كل منهما، إلى غير ذلك مما ذكرته كتب النحو.

وأورد كذلك ضرورة عقد هذه المشابهة بما قرره من: أنّ تلك الضرورة الواهية التي دعت النحاة لايراد هذه العلّة الثانية هي أنّ الاسم على صيغة واحدة وأحواله مختلفة –يكون فاعلا ومفعولا وغيرهما- فاحتيج لاعرابه لبيان هذه الأحوال، والفعل إذا اختلفت معانيه اختلفت صيغته ولولا مشابهته للاسم لما أعرب.

---

[1]- الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي، ص 132.

[2]- أصول النحو العربي، محمد عيد، ص 133.

أما العلل الفاسدة " فهي التي لا قيمة لها إطلاقا، إنّها لا ترتبط بالعلل الأولى فتقطع تطلّع السائل كالنوع الأول، وليس لها فائدة ذهنية لسدّ ضرورة مفتعلة كالنّوع الثّاني، هي نوع من التمرين الذهني في غير طائل[1]." وعليه فهي فاسدة لا ضرورة لها.

و مثّل ابن مضاء لهذه العلّة بقول محمد بن يزيد المبرد: "إن نون ضمير الجماعة المؤنّث إنّما حرّك، لأنّ ما قبله ساكن، نحو (ضربن) و(يَضْرِبْنَ) وقال فيما قبلها: أنّه أسكن لئلا تجتمع أربع حركات، لأنّ الفعل والفاعل كالشيء الواحد، فجعل سكون الحرف الذي قبل النون من أجل حركة النون من أجل سكون ما قبلها، فجعل العلّة معلولة بما هي علّة له، وهذا بيّن الفساد[2]."

وأخيرا نجد أن ابن مضاء قد أقرّ العلّة التعليمية الأولى لأنّها تخدم النص اللّغوي لمعرفة صحة نظمه وطريقة نطقه، أمّا العلل الثّواني والثّوالث فينبغي أن تسقط من النّحو وذلك لأنّه لا حاجة لنابها، كما أنّها قد تتجاوز اللّغة لسدّ ضرورة ذهنية مفتعلة إلى متاهات لا قيمة لها.

[1]- أصول النحو العربي، محمد عيد، ص 134.

[2]- الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي، ص 137.

## المبحث الثاني: الدعوة إلى إلغاء القياس

كانت هذه الدعوة من الركائز الأساسية في نظرية ابن مضاء من أجل تسير النحو العربي والخروج به من بعض تعقيداته، وتقوم هذه الركيزة في تيسير النحو على رفض قياس عامل لعامل آخر في العمل، "فالشيء لا يقاس على الشيء إلا إذا كان حكمه مجهولا والشيء المقيس عليه معلوم الحكم وكانت العلة الموجبة للحكم في الأصل موجودة في الفرع[1]."

وقد عرّف ابن الأنباري القياس بقوله: "هو حملُ غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه[2]."

إنّ ابن مضاء لم يعمّق البحث في هذا الموضوع كما في العلة والعامل وإنّما تعرض لجزئيات عنه في أجزاء متناثرة في كتابه "الرد على النّحاة" وخاصّة في إطار حديثه عن التعليل.

ومعلوم أن القياس النحوي هو: الأحكام النحوية التي تصدق على النصوص اللغوية الواردة بطريقة واحدة، أخذت منها القاعدة، ثم تعمم تلك القاعدة على النصوص التي لم ترد.

### أوّلا: القياس النحوي عند الأوائل

القياس النحوي نشأ مبكّرا في أحضان الناطقين بالعربية ليكون وسيلة لمجاراة العرب في كلامهم والنسج على منوالهم ولكن تأثير الثقافات في الفكر الإسلامي جعل القياس النحوي يكتسب صبغة فلسفية وكان من مظاهر هذا التأثير أن أصبح البحث فيه يعتمد على التقسيم وتخضع للتقنين والتحديد، فاعتنى النحاة بالمصادر التي يصحّ عليها القياس كما عنوا بترتيب أهميتها حسب الزمان والمكان.

وورد القياس عند ا لأوائل بمعاني مختلفة، في طليعتها الحكم أو القاعدة المطردة المستنبطة من كلام العرب، كرفع الفاعل أو نصب المفاعيل وما إلى ذلك، وهو ما يسميه ابن مضاء بالعلل الأوّل، وهذا ما لا يدفعه ابن مضاء نفسه بل يرى أنه ينبغي أن تكون الغاية التي يقف عندها ولا

---

[1]- الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي، ص 137.

[2]- الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي، تعليق محمد ياقوت سليمان، دار المعرفة الجامعية، دط، 1426هـ/2006م، ص 203.

يتجاوزها "إلا أن ثمة صور القياس تجري مجرى التفسير، وتبين الصلات ما بين مختلف الظواهر النحوية واستنباط القوانين الجامعة التي تنتظمها، وهذا إن أقل ظهورا من الصورة الأولى، فإنه يعتبر إلى حدّ قليل امتدادا لها وتماما، وإن كان يهمّ العلماء أكثر مما يهمّ المتعلمين[1]."

وأما القياس بمعنى الانتهاء إلى إجازة شيء لم يؤثر عن العرب أنهم تكلّموا به، مثل ذهاب الأخفش والمازني إلى جواز تعدية أفعال العلم والظّن إلى ثلاثة مفاعيل بزيادة الهمزة في أوائلهما، وكالذي ذهب إليه أيضا من جواز تابع [أي] في النداء، نظرا إلى محلّها، فهذا ما يكون موضع نظر،والأشياء التي انتهى إليها بعض النحويين في هذا الباب قليلة ، ولا كبير شأن لها، وأكثر أعمالهم في باب القياس، إنما في (القياس التفسيري) ومداره ما ذكرناه منتظم ومختلف الظواهر في قوانين جامعة تنتظم في ما تناثر منها.

**ثانيا: موقف ابن مضاء من القياس**

والظاهر أن ابن مضاء لم يكن ذا نفس طويل في موقفه من القياس "فليس في رأيه عنه تقليب الفكرة ومواجهة احتمالاتها كما فعل في آرائه الأخرى عن العامل والتأويل مثلا، فقد ذكر رأيه في القياس عرضا أثناء حديثه عن التعليل، كما أن له جزئيات عنه متناثرة بين دفتي كتابه "الرّد على النحاة" ، فإذا أضيف هذا لذاك، اتضحت فكرة تقريبية عن رأيه في ذلك الموضوع[2]."

ولقد اختلفت أقيسة البصريين والكوفيين وسائر المدارس الأخرى، ويُعَزى هذا الاختلاف إلى المناهج التي اتبعها كل فريق، بيد أن ابن مضاء يرفض كل قياس لا يؤيده الاستعمال اللغوي المطرد ولا تدعمه النصوص، "ولعل هذا الموقف المغاير نابع من ثقافته ومنسجم مع مواقفه من الأصول التي قام عليها بناء النّحو كلّه وهو يرى بأن النحاة بصنيعهم هذا قد انصرفوا عن الاستعمال السويّ للّغة[3].

---

[1]- القياس في النحو، متى إلياس، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د-ط-د-ت، ص 155.

[2]- أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث محمد عيد، القاهرة، ط4، عالم الكتب، 1989م، ص 33.

[3]- ابن مضاء وموقفه من أصول النحو العربي، بكري عبد الكريم،ص104.

إذ إنّه " مادامت حركات الإعراب تقود بالدرجة الأولى إلى المتكلم نفسه ولا شيء غيره، فلماذا تلجأ إلى هذه الأقيسة البعيدة الشاذة[1].

أما فكرة ابن مضاء من معنييها: القياس النحوي والقياس العقلي، أما النوع الأول فلم يتعرض له ابن مضاء نصا لكن يعرف رأيه فيما ورد في كتابه من جزئيات عنه: فمثلا في التنازع قال: فإن قيل النحويون لم يذكروا في هذا الباب إلا الفاعل والمفعول والمجرور، وهنا معمولات كثيرة على مذهبهم كالمصادر والظروف والأحوال، والمفعولات من أجلها، والمفعولات معها والتمييزات، فهل تقاس على المفعولات أن لا تقاس؟

وقد أجاب عن ذلك بعد ان بحث عن كل هذه المعمولات بقوله:

"والأظهر ألا يقاس شيء من هذه على المسموع إلا أن يسمع هذه كما سمع في تلك[2]." وخلاصة ذلك أن فكرة ابن مضاء حول هذا النوع من القياس "ترتبط ارتباطا أساسيا بفكرته عن النصوص اللغوية، فهو يجيزه إن ورد له من النصوص ما يصححه، وهو يرفضه إذا لم ترد له نصوصا تؤيده[3]."

ففي قياس المعمولات على المفعول به في التنازع رفض ذلك ( إلا أن يسمع في هذه كما سمع في تلك). أما القياس العقلي فقد واجهه بصراحة، مبينا أن النجاة لم يتحروا الدقة في هذا النوع من القياس، وذلك لأنهم يحملون الأشياء على الأشياء دون أن تكون هناك صلة كاملة بين الأمرين، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يدعون في ذلك أنهم تابعون للعرب، وأن العرب أرادت ذلك.

إن الدعوة إلى إلغاء القياس هي بالتالي دعوة مبطنة لإلغاء العلل مرة أخرى، وهذه الدعوة من شأنها أن تسهم بجزء ليس باليسير في تيسير النحو العربي وتسهيله.

---

[1]- الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي، ص86.

[2]- المرجع نفسه .ص115،116.

[3]- أصول النحو العربي في نظر النحاة، ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث، محمد عيد، ص87.

## المبحث الثالث: الدعوة إلى إلغاء التمارين غير العملية وإلغاء كل ما لا يفيد نطقا:

### أولا: الدعوة إلى إلغاء التمارين غير العملية:

دعوة أخرى من أجل التيسير والتسهيل في مجال النحو العربي، في دعواه إلى إلغاء كل التمارين غير العملية التي أثقلت النحو بعلل وأقسية لا طائل تحتها سوى الجهد والخلاف والتعب. لذلك ي رى ابن مضاء أنه إذا أردنا أن نسهل نحونا العربي ونعيده إلى مجده الأول.

فيجب أن نخلصه من هذه التمارين التي ضرب لها مثلا من قول النحاة " ابن من البيع على مثال فُعِلَ فيقول قائل (بوع) أصله (بُيْعٌ) فيبدل من الياء واو الانضمام ما قبلها، لأن النطق بها ثقيل[1]."وق د ساق ابن مضاء حجج النحويين في هذه القضية وأوضح فسادها.

" وأنّها لا حاجة لنا بها سوى التمرين فيها لا فائدة فيه، فأي فائدة نفيدها من صيغة (بوع أو بيع) التي لم تأت عن العرب، والتي لسنا في حاجة إلى استعمالها؟ وإن ابن مضاء ليقول: إن الناس عاجزون عن حفظ اللغة ا لفصيحة الصحيحة، فكيف بهذا المظنون المستغنى عنه[2].

ومن هذا المنطلق دعا ابن مضاء إلى إلغاء التنازع والاشتغال وتخليص النحو منها فقول النحاة (أعلمت وأعلمني زيد عمرًا منطلقًا) على التعليق بالثاني، و على التعليق بالأول وأعلمت وأعلمنيه إياهُ زيدًا عمرًا منطلقا[3]."و ما إلى ذلك من الأسئلة التي قال عنها: "إنها لا تجوز لأنه لم يأت لها نظير في كلام العرب. وقياسها على الأفعال الدالة على مفعول به واحد قياس بعيد، لما فيه من الإشكال بكثرة الضمائر والتأخير والتقديم[4]."

وقد سبق ابن مضاء بهذا الاحتجاج على التمارين فنجد عبد القاهر الجرجاني في صدر كتابه دلائل الإعجاز أن أنكر ما أنكره معاصروه في النحو وحكى أقوالهم بقوله: "فإن بدأوا بذكر

---

[1]- الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي، ص138.

[2]- المرجع نفسه، المقدمة ص44.

[3]- المرجع نفسه، ص98.

[4]- المرجع نفسه ، ص99.

مسائل التصريف التي يضعها النحاة للرياضة والضرب من تمكين المقاييس في النفوس كقولهم كيف تبني من كذا وكذا."[1]

و كذلك ابن جني عقد فضلا في الغرض من هذه المسائل[2].

ولا يخفى على دارس النحو ما يلاقيه الطلاب من عنت ومشقة في استيعاب هذا العلم وعلى حد قولنا نرى بأن ابن مضاء أراد تيسير النحو بشنه حملة على نظرية العامل، وتأثره بمذهب الظاهرية وهم أكثر ما يكرهون التأويل في اللغة وهي عندهم غاية.

ففي المفردات والألفاظ التي يرجى صياغتها وتوليدها على أوزان غيرها قال: "ومما ينبغي أن يسقط من النحو (ابن كذا مثال كذا)[3]."وساق كثيرا من الافتراضات التي يحاول المعلمون من خلالها تدريب المتعلم على استعمال الأوزان والأقيسة، ولكنها تريده لبسا، وثورته خلط بين ما هو أصيل مسموع، وما هو مبتدع مصنوع.

وأما حكم الأمثلة والجمل التي تصنع على أمثلة القواعد المطردة، فدعا أيضا إلى طرحها لأنه لم يأت لها نظير في كلام العرب.

والحقيقة أنّ هذه التمارين لا تدعوا إليها ضرورة وإنّما هي أثر من آثار الاتجاه التعليمي في الدراسة النحوية وينبغي أن نفرق بين عمل الباحث وعمل المعلم، على أن هذه التمارين قد فتحت بابا شغل النحاة كثيرا في القرون الماضية وهو باب الألغاز والأحاجي وقد ألّفوا فيه ونظموا وشغلوا الناس وقامت بينهم بسببه الخلافات، ولكن ليس في ذلك من فائدة ترجى إلا أن يكون لعبا باللّغة، وكأنّ النّحاة قد اعتقدوا أنهم أَدَّوْا واجبهم، وأنه ليس بعدما وصلوا إليه زيادة لمستزيد.

إن دعوة ابن مضاء القرطبي إلى تخليص النحو من التمارين غير العملية تعدّ ركيزة أساسية من أحد ركائز نظريته الدّاعية إلى تخفيف النحو وتسهيله على الناس، حتى يستطيعوا حفظه وحفظ

---

[1]- الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي ، ص41. ودلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني تحقيق د، محمد التنجي، 1999م، ص21و22.

[2]- المرجع نفسه .ص41،44.

[3]- المرجع نفسه.ص 44.

اللغة الفصيحة وهذه الدّعوة تسهم في هذا التسهيل المنشود الذي طالب به ابن مضاء وسخر كلّ مجهوداته من أجله ومن أجل تحقيقه في ميدان النحو كما هو في ميدان الفقه الإسلامي.

**ثانيا: الدعوة إلى إلغاء كل ما لا يفيد نطقا**

ختم ابن مضاء القرطبي نظريته الداعية إلى تسهيل النحو وتيسيره بدعوة عامّة جلية تمثلت في وجوب أن يسقط من النحو الاختلاف فيما لا يفيد نطقا كاختلافهم في علة رفع الفاعل ونصب المفعول، وسائر ما اختلفوا فيه مما لا يفيد نطقا[1].

تلك كانت خاتمة دعوة ابن مضاء أَجْمَلَهَا في سطور معدودة، دعا فيها إلى حذف كلّ زائد والإبقاء على ا لمفيد المحقق للغرض المرجوّ وهو تعلّم النّحو وحفظه وتطبيقه.

[1]- الرّد على النحاة، ابن مضاء القرطبي، ص 141.

# الفصل الثالث:
# آراء بعض نحاة الأندلس المساندة لرأي ابن مضاء ومواقف من ثورته

## المبحث الأول: آراء بعض نحاة الأندلس (خلال القرنين 6-7) المساندة لرأي ابن مضاء

### رأي ابن السيد البَطَلَيوسي (ت 521هـ):

كان ابن السيد من أشهر نحاة الأندلس في القرن السادس، ومن أكثرهم إنتاجا، وأغزرهم تأليفا، وقد صرّح ابن السيد عن موقفه من إقحام النّحاة للمنطق في مجالات علم النّحو، وذلك لأنّ هذا الإقحام يجرّ على النّحو وّيْلات التعليل والجدل والنّقاش، ولذلك فقد أعلن عليهم هجوما ورفض إدخال المباحث المنطقية في النّحو، فقال: «فقلت له أنت تريد أن تدخل صناعة المنطق في صناعة النّحو، وصناعة النحو تستعمل فيها مجازات ومُسَامَحَات لا يستعملها أهل المنطق... وصناعة النّحو ينبغي البعد بها عن صناعة الفلسفة، والوقوف بها عند كلام العرب المأثور عنهم...»[1]

وقد ظهر موقف ابن السيد من كثرة التعليل، وفساد هذا التعليل، من خلال أبيات شعرية، أجاب عنها حول لفظة لا بأس حيث بيّن فساد هذه العلل، وما ينتج عنها من خلاف أَمَلَّ الطّالب، وأبعده عن مقصده، فقال: (الطّويل) [2]

وَقَدْ أَكْثَرُوا فِيهِ المقَالَ وَشَتَّتُوا إِلَى أَنْ أَمَلُّوا النَّاظِرِينَ وَأَبْرَمُوا
وَأَكْثَرُوا مَا قَالُوهُ مَا فِيهِ طَائِلٌ لِقَارِئِهِ إِلاَّ الكَلامُ المُنَمْنَمُ

### رأي ابن الطراوة (ت 528هـ):

لقد عُرِف عن ابن الطّراوة أنه تفرد بآراء خالف فيها جمهور النحاة[3] حيث أنّه كان يعدّ المعنى هو الأساس في لسان العرب، فهو الذي يحكم في الجملة وإذا عرف الإنسان المعنى فلا داعي للغوص في متاهات الإعراب وهذا ما نقله عنه ابن أبي الربيع إذ يقول: «إذا فهم المعنى فارفع ما

---

[1] – دور شروح الألفية في تسيير النحو العربي، عبير محمود شريف داود (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة آل البيت، الأردن، 2002م، ص 38.

[2] – الأشباه والنّظائر، جلال الدين السيوطي، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، 1975م، ج3، ص121.

[3] – نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، حسن خميس الملخ، دار الشروق، القاهرة، 2000م، ص 197.

شئت، وانصب ما شئت.»[1] فهذا الكلام دليل واضح على تحلّل ابن الطّراوة من بعض قيود العلّة النحوية ونظرية العامل فهو يعتقد أنّ الإنسان يجب عليه أن يميز الصحيح من الخطأ في الكلام فَقَدْ نَحَا سِمَاتِ العرب في كلامهم، فاللّغة عنده "موافقة لما سمع عن العرب وليست ابتداعا وتجديدا واختراع قياس وجملاً لم تسمع من قبل."[2]

ومن الأمثلة التي دعا إليها ابن الطّراوة في ترك التعليل والقياس قضية المضارعة بين الاسم والفعل المضارع، حيث أنكر ما قاله النحاة حول هذه القضيّة وعدّه باطلا فقال: «إن ما فاض فيه النحويون من المضارعة بين أسماء الفاعلين والأفعال، ووجوب العمل والإعراب باطل لا وجه له.»[3] وفي باب الممنوع عن الصرف كانت الدّعوة أوضح وأكثر تبيانا، حيث أنّه طعن على النّحاة في علل الممنوع من الصّرف وبين فساد رأيهم فيما ذهبوا إليه من تعليل فقال: «زعموا أنّ وزن الفعل العلّة والتأنيث والصّفة، وهذه (أرملة) مصروفة وقد اجتمع فيها ثلاث علل مما يمنع الصرف، وزعموا أنّ التعريف علّة، لأنّ المعرفة بعد النكرة قد صار ثانيا من هذه الجهة و لم يحتجّوا من التعريف إلاّ بالاسم العلم وقد بيّنا وبيّنوا أنّ تعريفه قبل تنكيره فلا يصير ثانيا من هذه الجهة.»[4]

إن كلام ابن الطراوة السابق واضح جلي في طعنه على النّحاة في العلل، فضربه الأمثلة بين سبب فساد عللهم وأقسيتهم ويرى الدكتور حسن الملخ أنّ آراء ابن الطّراوة لو وصلت إلينا كاملة، لكانت دليلا على ثورته على جوانب من نظرية التعليل والعامل والقياس فقد دعا —ابن الطراوة– إلى تخليص النحو من آثار المنطق "فهو كثير الخلاف لما عليه النّحاة وقد صنّف كتابا في الردّ على سبويه وعلى الفارسي وعلى الزجاجي، وردّ النّاس عليه، ورموه عن قوس واحدة."[5]

---

[1] – البسيط في شرح الجمل، أبو الحسين عبيد الله بن أحمد ابن أبي الربيع، دار الغرب الإسلامي ببيروت، 1989م، ج1، ص 262.

[2] – ينظر: نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، حسن خميس، ص 197.

[3] – رسالة الإ فصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الايضاح، ابن الطراوة سليمان بن محمد الأندلسي، تحقيق حاتم صالح الضامن، عالم الكتب، بيروت، ط2، 1996م، ص49.

[4] – رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الايضاح، ابن الطراوة، ص 97.

[5] – ينظر: نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، الملخ، ص 199.

وقد أخذ ابن مضاء فكرة رفض العامل والثّورة عليه من أستاذه غير المباشر ابن الطّراوة الذي هو أستاذ السهيلي الذي أخذ عنه ابن مضاء "وعرف عن ابن الطراوة الجرأة في آرائه النّحوية ومحاربته للتقليد والجمود، وقد تكون هذه العلاقة ذات أثر كبير في تفكير ابن مضاء النّحوي وما جاء به من جديد في هذا الميدان."[1]

## رأي أبي القاسم السهيلي (ت 581هـ)

استمد السهيلي نظرته إلى التعليل من خلال أستاذه ابن الطراوة، فالسهيلي قد هاجم نوعا من العلّة النّحوية هجوما عنيفا وضيّق دائرة التعليل، حيث أنّه اشترط في العلّة الطّرد والعكس فقال: « اللّغة الصحيحة هي المطردة المنعكسة التي يوجد بها الحكم بوجودها ويُفقَد بفقدانها»[2] وقد ساق على ذلك دليلا شرعيا حول علّة الإسكار في الخمر

لقد كان لآراء السهيلي في قضية التعليل دورها في تخليص النحو من بعض العلل ما ساعد على تسهيله وتيسيره على الطّلبة، وإن كانت تلك الآراء نظرية في بعضها فلا أحد ينكر تأثيرها على النّحو، وخصوصا أنها جاءت شديدة اللهجة، فهو يبيّن بوضوح أنّ تلك العلل فاسدة ويجب تخليص النحو منها، فالسهيلي اقترب نظريا –على الأقل- من موقف ابن مضاء القرطبي الدّاعي إلى التخلّص من العلل الثواني والثوالث رغبة في التيسير والتّسهيل[3]. وقد ظهر ذلك في معرض حديثه عن العلل في باب الممنوع من الصّرف إذ يقول: «وهذا الباب لو قصر على السّماع و لم يُعَلِّلُوهُ بأكثر من النقل عن العرب لاِنْتُفِعَ بنقلهم، و لم يكثر الحشو في كلامهم، ولّما تضاحك أهل العلوم من فساد تعليلهم حتى ضربوا المثل بهم فقالوا: (أضعف من حجّة نحويّ). وتعليلهم لهذا الباب يشتمل على ضروب من التّحكم وأنواع من التّناقض وفساد في العلل، لأن العلّة الصحيحة هي المطردة المنعكسة التي يوجد الحكم بوجودها، ويفقد بفقدانها.»[4]

---

[1] – ابن مضاء القرطبي وجهوده النّحوية، معاذ السرطاوي، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 1408هـ/1988م، ص 46.

[2] – أمالي السهيلي، عبد الرّحمن بن عبد الله السهيلي الأندلسي، تحقيق محمد إبراهيم البنا، القاهرة، ط5، ص 20.

[3] – أبو علي الشلوبين وأثره في الدّراسات النّحوية، حسنات إيمان عبد الله، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن، 2002م، ص 183.

[4] – أمالي السهيلي، عبد الرّحمن بن عبد الله السهيلي الأندلسي، ص 19-20.

ويلحظ من كلام السهيلي السّابق رفضه للعلل الفاسدة التي تسبب أنواع التناقض ويجب الاستغناء عنها لأنّها سبب في تعقيد النّحو على الطّلبة.[1]

**رأي ابن خروف (ت 659هـ):**

ذكر للإمام جلال الدين السيوطي في بغية الوعاة أن ابن خروف ألّف كتابا يردّ به على ابن مضاءحيث ثار الأخير على نحو المشارقة في كتابه الذي لم يصلنا وهو :"تنزيه القرآن عمّا لا يليق بالبيان"، فألّف ابن خروف كتابه المسمّى "تنزيه أئمّة النّحو عمّا نسب إليهم من الخطأ والسهو"[2] فكلام السيوطي السابق إذ أخذ مجرّدا فهو يوحي لنا أنّ ابن خروف كان متأثرا بالمذهب الظّاهري الذي ساد الأندلس حينذاك[3]ولذلك رفض العلل الثواني والثوالث، وأخذ بالعلّة الأولى التي لابدّ للمتكلّم منها، والتي لا تتعارض مع العقل والمنطق السهل. أمّا ردّه على ابن مضاء فنابع من فكرته حول كتاب ابن مضاء على النحو العربي الذي كان يراه في خطر نتيجة ثورة ابن مضاء القرطبي، حيث ظنّه ينادي بالقضاء على النحو وتخليصه من محتواه العام. وكذلك عارض فكر ابن مضاء في قضية العامل النحوي لذلك نراه يتذكر عوامل جديدة غير التي عرفها النحاة[4] ومن ذلك أَجَازَتْهُ أن يكون العامل في الظروف أو الجار والمجرور الواقع خبرا للمبتدأ هو المبتدأ نفسه[5] وعلى الرّغم من ابتكار ابن خروف لعوامل جديدة في النّحو إلا أنه كان يرى ضرورة التخلّص من المناقشات والجدل الذي لا طائل تحته، ولا فائدة منه، سوى أنّه يضيف إلى النّحو تعقيدا فوق تعقيد، وهذا ما رفضه ابن خروف ودعا إلى تسهيل النّحو على الطّلبة، فهو يورد مناقشة بين الفارسي والزجاجي ثم نراه يعلق على هذه المناقشة، وهذا أسلوب مُتَّبَعٌ عنده، فهو إن رأى شيئا

---

[1] – تاريخ النحو في المشرق والمغرب، محمد مختار ولد أباه، منشورات المنظمة الإسلامية للتّربية والعلوم والثّقافة –إيسيسكو– 1417هـ/1996م، ص 251.

[2] – بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي,تح محمد أبو الفضل إبراهيم. المكتبة العصرية، صيدا، بيروت. ج1.ص 323..

[3] – خصائص المذهب الأندلسي النّحوي خلال القرن السابع هجري، عبد القادر رحيم الهيتي، جامعة قاريونس، بنغاري، ط2، 1993م، ص 191.

[4] – تطور الدرس النحوي بالأندلس، وائل أبو صالح، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة أم القرى، المملكة السعودية، 1982م، ص280.

[5] – همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية،جلال الدين السيوطي, دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 2 مج، ص 98.

من تلك المناقشات أوردها في كتبه وعلّق عليها[1]، وقد أورد ابن خروف تلك المناقشة في كتابه (**تنقيح الألباب**) فيقول: «وطيء تقول: أفعوا في الوقف والوصل، أبو علي: سمعت أبا إسحاق ينكر أفعى من الوصل بالياء، وقال: لأنّه رجوع إلى ما فَرُّوا منه، وذلك أنّهم قلبوها في الوصل ألف فرارا من الياء... ويمضي في ذكر هذه القصة الخلافية التي سببها هو التعليل إلى أن يعلّق عليها بالقول: " قلت وهذه جعجعة ولا طحن فيا ليت شعري متى كانت الياء في أفعى ونظائرها عند هؤلاء ألفا ثم ردّوها ياء أفي النّوم أم في اليقظة؟ وهو لم ينطقوا بها في الوصل والوقف إلاّ بالياء، و لم يقلبوها وإنّما فعلوا ما فعلوا في الوقف لمكان الاستراحة وقطع النفس فقصدوا البيان في بعض والتخفيف في بعض وما ذكره لا معنى له.»[2] وما كلام ابن خروف وتعليقه على تلك المناقشة ووصفها بأنها جعجعة إلاّ دليل لا يقبل الشكّ أو اللّبس بالسّخرية من كلام السابقين وإقحامهم للتعليل، وبالتالي الجرّ نحو الخلاف، ورفضه لهذا التعليل وما ينجم عنه من خلاف بين النحاة، جاء من باب رغبته في التسهيل والتيسير على الطّلبة في تعلّم علم النّحو.

**رأي ابن الضائع (ت 680هـــ) [3]**

يعدّ ابن الضّائع من كبار نحاة القرن السابع الهجري الذين لا يرضون بالعلل النّحوية حين تكون سببا في الخلافات والتقديرات التي لا تفيد، وهو يريد لعلم النّحو اليسر والسّهولة بعيدا عن هذه الخلافات وتلك التقديرات التي تدخل متعلّم النّحو في متاهات ومسائل فرضية لا حاجة له بها.

---

[1] – الاتجاهات النحوية في الأندلس، السيد أمين، ص 373.

[2] – تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب، علي بن محمد ابن خروف، تح خليفة محمد خليفة بديري، كلية الدّعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي –ليبيا– طرابلس، الطبعة 1، 1995م، ص138.

[3] – هو علي ابن محمد بن يوسف الإشبيلي، المعروف بابن الضائع، ولد في إشبيلية ودرس العربية والمنطق والفقه، إلاّ أنه اشتهر بالنحو، وكان إماما في العربية وعلومها، صنف الكثير من المصنّفات، أشهرها تعليق على كتاب سيبويه وشرح له، وشرح على جمل الزجاجي، توفي في غرناطة سنة 680هـــ ، البلغة في تراجم أئمة النّحو واللغة، مجد الدين الفيروزي أبادي، تح محمد المصري، دار سعد الدين، دمشق، ط1، 1421هـــ/2000م، (نقحها وتوسّع فيها حسان أحمد راتب المصري)، ص 169.

وقد أورد ابن الضائع رأيه في تلك العلل والمناقشات والتقديرات في كتابه الذي شرح فيه كتاب الجمل للزجاجي فكان يورد أحيانا تلك الخلافات والآراء الكثيرة في المسألة الواحدة ثم يعلق عليها ويبين رأيه بكل وضوح فيها، وسنذكر لذلك مثالين لتلك التعليلات والخلافات التي أوردها وبعد ذلك رأيه فيها.

أوّل تلك الأمثلة جاء في تعريف الإعراب والخلافات التي وردت في ذلك: «الإعراب صوت في آخر الكلمة يوجبه العامل فأيمن الله صوت الضمّة في آخره الذي أوجبه الإبتداء هو الإعراب، وقد ردّ الأستاذ أبو علي الشلوبين هذا الرسم على ابن طلحة بأنه قد لا يكون صوتا ألا ترى أن الجزم في الأفعال المعتلّة وفي الأمثلة الخمسة[1] حذف الصوت وكذلك السكون حذف صوت الحركة وأيضا فالإعراب المقدّر ليس بصوت فأصله الأستاذ فقال: حكم في آخر الكلمة يوجبه العامل قال: فالحكم يعم هذه كلها»[2] فكلام ابن الضائع السابق يوضّح لنا أنّ النّحو يجب أن يخلو من تلك التعليلات والخلافات التي لا تسهم في تيسير النحو على المتعلم، فهو يريد أن يبقى النّحو للمتعلّمين الذين يرغبون فيه ولكنهم رغبوا عنه بسبب تلك التعليلات والخلافات التي هي هذيان لا فائدة منها.

أمّا المثال الآخر الذي يُوضح أنّ ابن الضائع كان رافضا للتعليل والتعمّق في مسائل النّحو فهو ما جاء في كتابه (شرح جمل الزجاجي) حين علّق على ما ذكره ابن عصفور من أن المصدر يذكر والفعل لا يذكر، قال ابن عصفور: «... إن المصدر يذكر إن كان جنسا بالنّظر إلى شخصه وترك أصول الوضع ومدلول الفعل جنس فلا يذكر، وزعم: أنّ تذكير ضرب بالنّظر إلى أنّه يراد به المرّة.»[3]

---

[1] – الأمثال الخمسة، الأفعال الخمسة.

[2] – شرح جمل الزجاجي، علي بن محمد ابن الضائع، دار الكتب، ج1، ص199.

[3] – المرجع السابق، ص179.

وكما هو حاله في مثل هذه القضية فقد ذكر صنوف التعليلات التي أوردها العلماء، وعرّج على خلافاتهم حول هذه المسألة، وختم جيشه عن هذه التعليلات وتلك الخلافات بقوله «وهذا تعمّق وشيء لا يحتاج إليه.»[1]

ومن خلال هذين المثالين نلحظ أنّ ابن الضائع كان يقبل التعليل الذي يكون لحكمة ويرفض ذلك التعليل الذي يكون بعيدا عن إدراك المتعلّمين.

**رأي ابن حيان الأندلسي (ت 745هـ):**

هو محمد بن يوسف بن حيان أثير الدين أبو حيان الغرناطي، كان واسع الثقافة والاطلاع يكتب بلغات متعددة: كالفارسية، والتركية، والحبشية وغير ذلك. وخير مثال ما قيل فيه قول المقري: «وأما النحو فهو إمام الناس كلهم فيه، لم يذكر معه في أقطار الأرض غيره في حياته، وله اليد الطولى في التفسير والحديث وتراجم الناس وطبقاتهم وحوادثهم.»[2] كان أبو حيان مالكيا ثم أصبح ظاهريا وبعدها تشفع بمصر[3] ومع ذلك فهو يصرح بأنه من المحال أن يعود عن المذهب الظاهر من علق بذهنه. فالمذهب الظاهري وآراء إمامه ابن حزم لا تزال عالقة في ذهنه ويرفض الاستغناء عنها، ومن تلك الآراء رأيه في النحو العربي وتعليلاته وعوامله وغير ذلك.

لم يدع أبو حيان النحوي إلى ما دعا إليه ابن مضاء من إلغاء العامل في النحو، ولكنّه صَبَّ دعوته على ضرورة ترك الخلافات الناشئة عن هذه النظرية، ونبذها والابتعاد عن التعليلات غير المفيدة[4] كما أنه رفض القياس وطرح له بديلا هو السماع والنقل المأثور الذي هو أَجْدَى لهم وأنفع لذلك فهو يقول: «والنحويون مولعون بكثرة التعليل، ولو كانوا يضعون مكان التعاليل الحكم الواحد، ومعارضات ومناقشات وردّ بعضهم على بعض في ذلك، وتنقيحات على زعمهم

---

[1] – شرح جمل الزجاجي، علي بن محمد ابن الضائع، دار الكتب، ج1، ص179.

[2] – نفح الطيب في غصن الأندلس الرّطيب، أحمد بن محمد المقري، بيروت، دار صادر، 1968، ص 3.

[3] – الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ابن حجر العسقلاني شهاب الدين أبو الفضل، بيروت، دار الجيل، ص 185-186، وينظر ظهر الإسلام، أحمد أمين، القاهرة، مكتبة نهضة مصر، ط6، 1982م، ص3.

[4] – أثر المذهب الظاهري في منهج أبي حيان الأندلسي، أبو كتة محمود، مجلة جامعة بين لحم، المجلد الثالث، آب 1984، ص39.

في الحدود، خصوصا ما صنعه متأخروا المشارقة على مقدمة ابن الحاجب فنسأم من ذلك ولا يحصل في أيدينا شيء من العلم»[1] فالتعليل لا يجدي شيئا مقابل السماع الذي يحقق العلم ويحصل الفائدة المرجوة لذلك نراه ينفر من تعليلات نحاة المشرق وإسرافهم في هذه التعليلات.

لقد تأثر أبو حيان برأي الظاهرين حيث عدوا السؤال عن سبب شيء وضع في الإسلام بأنه حرام[2] ، فهو عدّ اللّغة العربية من الوضعيات التي لا تميل إلى تعليل أو إتيان سبب في أي ظاهرة منها، فقال عن علم العربية «إنه من باب الوضعيات العربية ففي الحقيقة لا يحتاج فيه إلى تعليل كما لا يحتاج في علم اللغة إلى تعليل، فلا يقال لم جاء هذا التركيب في قولك "زيد قائم" هكذا، كما لا لم يقال للعين بالطّرف... ؟ فهذا كله تعليل يسخر العاقل منه، ويهزأ من حاكيه فضلا عن مستنبطه، فهل كلّه تعليل من الوضعيات، والوضعيات لا تعلل[3]»

أما موقف أبي حيّان من قائد الثورة على العلل النحوية، وزعيم مدرسة التسهيل، ابن مضاء القرطبي فيظهر لنا مدى تأثره بمذهب الظاهر الذي قام على أساس التسهيل والتخفيف في النحو والفقه على السواء، فأبو حيّان قد أعجب بابن مضاء وأشاد بما دعا إليه من ضرورة التخلص من العلل والتعليل فهو يقول: «لقد اطلعت على جملة من الألسن، كلسان الترك، ولسان الفرس، ولسان الحَبَش وغيرهم، وصنفت فيها كتابا في الأحكام التي اشتملت عليها لا تحتاج إلى تعليل أصلا، وأنّ كلّ تركيب كلّي يحتاج فيه إلى نص من السماع، وأنها لا يدخلها شيء من الأقيسة، وإنما يقال من ذلك ما قاله أهل ذلك اللسان. ولم أر أحدا من المتقدّمين نَبَّهَ على إطراح هذه التعاليل إلاّ قاضي الجماعة الإمام أبا جعفر أحمد بن مضاء صاحب كتاب (المشرق في النحو) فإنه طعن على المعللين بالعلل السخيفة وردّ عليهم ما شحنوا به كتبهم من ذلك وكان ابن مضاء من

---

[1] – منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، ، تصوير دار الأضواء، تح سيدني جلازر، الجمعية الشرقية الأمريكية نيوهافمن كونكتيكي، ط1، 1947 م ص 230.

[2] – الإحكام في أصول الأحكام، أبو محمد على ابن حزم، مصر، مكتبة الخانجي، ط1، 1345هـ، ص92-114.

[3] – منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، محمد بن يوسف الأندلسي، ص 230.

مقرئي كتاب سيبويه والمُعْتَنِينَ بطريقته، وكان من آخر من ختمت بهم المائة السّادسة من علماء هذه المِلَّة رحمه الله»[1]

ونختم كلامنا عن التعليل عند أبي حيان بأنه نفر من التعليل النحوي وحاول أن يخفّف من تَغَلغُلِهِ إلى النّحو في جوانب لا فائدة مرجوة منها، فهو أخذ من المذهب الظاهري ما يتماشى مع منهجه ورغبته في تيسير النحو وتسهيله وما اختصاره لكتاب «التذييل والتكميل في شرح التسهيل إلاّ دليلا على رغبة في نفسه من أجل التيسير والتسهيل. فجاء كتابه ارتشاف الضرب جامعا لأحكام التذييل والتكميل، عارية إلا في النادر من التدليل والتعليل».[2] وكذلك موقفه من التعليل كان مبنيا في الأصل على رغبته في التسهيل والتيسير لطلاب عصره وأهل زمانه.

[1] – منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، محمد بن يوسف الأندلسي، ص 230-231.

[2] – خصائص المذهب الأندلسي النحوي خلال القرن السابع هجري، عبد القادر رحيم الهيتي، ص198.

## المبحث الثاني: مواقف من ثورة ابن مضاء

على الرغم من الهزة الكبيرة التي أحدثها ابن مضاء القرطبي من خلال كتابه "الرد على النحاة" في منهج النحو العربي وأدواته إلا أن أفكاره لم تلق الاهتمام والالتفات –إلا إلماما– من النحاة القدامى. وربما كان تجاهلهم لها في نظرهم هو ردّهم عليها، فلم يُعَرْ صنيع الشيخ أدنى صورة من صور التعليق أو المواجهة، غير ما كانوا يبدونه من الإمْتِعَاض من هذا الاجتراء على أكابر النحاة والخروج على أصولهم ومنهجهم، وقد كانت جرأة ابن مضاء معهودة معروفة بين نحاة عصره، ولذلك رد عليه ابن خروف (ت609هـ) هذا التطاول والاجتراء، في كتاب سماه : تنزيه أئمة النحو عما نسب إليهم من الخطأ والسهو" ، ولما بلغ ذلك ابن مضاء اعتاظ وقال: «نحن لا نبالي بالأكباش النطاحة وتعارضنا أبناء الخرفان»[1]

والحق أن ابن مضاء كان قد جمع في كتابه، وأعلن عن انتقادات خافتة صدرت عن كثير من النحاة إلى نظرية النحو العربي، من لدن الفراء (ت 207هـ) الذي رفض العوامل في متعلقات الظرف والجار والمجرور وتقدير العامل المحذوف في باب الاشتغال، واعتبر محمدا في قولك (محمد أكرمته) مفعولا به للفعل (أكرمته) [2] ، إلى نحاة الكوفة الذين كانوا يعولون كثيرا على السماع، ويحتجون على التضييق في عصور الاحتجاج، محترمين النص اللغوي، إلى ابن جني ورأيه المتميز في العامل.

جمع ابن مضاء كل ذلك ورفع به عقيرته في مواجهة جميع من خالفوه متحديا كلّ ما كان قد أحاط بالنحو من القداسة، ورأى في نفسه القدوة على قول ما لم يستطع قوله غيره فكان يردّد دائما: خلّ الطّريق لمن يبني المنار به وأبرز ببرزه حيث اضطرك القدر[3].

أما المحدثون فقد تلقوا صنيع ابن مضاء بكثير من الحماسة والإعجاب وخصوصا أولئك الذين حملوا لواء تجديد منهج الدرس النحوي في هذه العصور المتأخرة، فقد رأوا فيه أول من نادى

---

[1] – بغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، الجزء2، ص203.

[2] – المدارس النحوية، شوقي ضيف، ص196 وما بعدها.

[3] – البيت لجرير في الدّيون، والرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي، ص 75.

بأن لا قداسة لرأي بشر، وأن كلام النحاة يؤخذ منه ويرد، فكان أول هؤلاء المعجبين، الدكتور شوقي ضيف الذي كان له الفضل في إخراج آراء ابن مضاء إلى الناس وتعريفهم بها، حيث قام بتحقيق كتابه "الرد على النحاة"، إذ وجد في آراء ابن مضاء التي عبّر عنها، مدخلا لدعوته الصريحة إلى وجوب تجديد النحو وتخليصه من أعلاق الفلسفة. قال: «وما من ريب أن من يقرأ كتابا مطولا في النحو كشرح السيرافي، على كتاب سيبويه، أو شرح أبي حيان على التسهيل يحس أن النحاة أفسدوا النحو بكثرة ما وضعوا فيه من فروع وعلل وأصول وأقيسة ومسائل غير عملية، ومن أجل هذا نثني على هذا الصوت الأندلسي الذي انبعث من القرن السادس للهجرة يَهْتِفُ: نحو الأقيسة والعلل والتمارين غير العملية في النحو.»[1]

كما كان الدكتور أنيس فريحة أحد هؤلاء أيضا فقد نَبَّهَ إلى سبق ابن مضاء في منهجه الوصفي علماء أوروبا دعاة هذا الإتجاه فقال «يظن أصحاب المنهج الوصفي الحديث في الغرب أنهم اكتشفوا شيئا عظيما مستحدثا. وقد قيض لي أن أتحدّث في حلقاتهم عن ابن جني... وعندما تكلمت عن كتيب صغير لابن مضاء القرطبي "الرد على النحاة" كانت الدهشة أشد وأعظم، فإن هذين اللغويين يعتبران بحق مؤسسي المنهج الوصفي.»[2]

لقد كان ابن مضاء يمثل الثورة في التمايز بين نحو المشرق والمغرب، وبهذا شدّ نظر الدارسين إلى أنّ ثمّة اِتجاها نحويا يمكن أن يكون قطبا من أقطاب النحو التي كانت مدار البحث والاستقصاء في البصرة والكوفة وبغداد، هنالك في الجهة الأخرى جهة المغرب والأندلس.

[1] – الردّ على النحاة، ابن مضاء القرطبي، ص 44.

[2] – نظريات في اللغة، أنيس فريحة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، سنة 1973، ص86.

# الخاتمة

وبعد أن قمنا بعرض دراستنا حول ابن مضاء واسهاماته في تيسير النّحو العربي، نرى أن نسجّل في بحثنا المتواضع ما توصّلنا إليه من نتائج كانت كالآتي:

1- ابن مضاء شخصية لها مكانة علمية عالية.

2- رفض ابن مضاء القرطبي للعلل النحوية والدعوة إلى ترك نظرية العامل في كتابه "الرد على النّحاة" متأثرا بدعوة أستاذه ابن حزم الظّاهري المذهب.

3- ضرورة التزام النّص كما نطقه المتكلّم، ولا يحقّ لأيّ كان الزّيادة على ما لا ينطق في النّص تقديرا أو تأويلا.

4- دعوة ابن مضاء إلى حذف بابي (الاشتغال والتّنازع) من أبواب النحو.

5- اعتراضه على العلل الثّواني والثّوالث لأنّها تثقل النّحو.

6- دعوته إلى إسقاط التّمارين النّحوية.

7- رفضه للقياس العقلي وقبوله لقياس النّحو.

8- اعتماده في كلّ ما سبق على أمرين هامّين هما:

أ- التّنبيه على ما أجمع النحاة على الخطأ فيه.

ب- حذف ما يستغني النّحوي عنه.

9- من بين ما توصّل إليه أيضا على أنّ المتكلّم هو الّذي يحدث الإعراب.

10- تلى ابن مضاء أبو حيّان النّحوي والسهيلي وابن خروف وغيرهم ممّن دعوا إلى ترك التعليل وما ينتج عنه من خلاف وجدل وكانت تلك الدّعوة عملية وقولية عند البعض، وقولية فقط عند البعض الآخر.

ومهما يكن من أمر، فإنّنا نبقى عاجزين على أن نحاكم المنظومة الفكرية القديمة بمنطق لساني حديث، ويبقى ابن مضاء من الأوائل الذين شقّوا الطريق نحو تهذيب قواعد اللّغة وتيسيرها، ويظلّ كتابه الصغير الحجم، العظيم الفائدة نواة حقيقية لفكرة تيسير النّحو على امتداد التّاريخ.

## قائمة المصادر المراجع

القرآن الكريم برواية حفص.

الحديث النبوي الشريف

1- الأشباه والنظائر، جلال الدين السيوطي، تح طه عبد الرؤوف سعد.مكتبة الكليات الأزهرية. 1975م.

2- أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث، محمد عيد.عالم الكتب. القاهرة . ط4.1989م.

3- أمالي السهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي الأندلسي.تح محمد البنا.القاهرة.ط5. 1389 هـ/1969 م.

4- الإحكام في أصول الأحكام، ابن حزم الأندلسي.تح أحمد محمد شاكر. مطبعة السعادة.مصر.1328هـ.

5- الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي. تح مازن المبارك. دار العروبة.القاهرة.1959م.

6- ابن مضاء القرطبي وجهوده النحوية، معاذ السرطاوي.دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ط1. 1408هـ/1988م.

7- ابن مضاء وموقفه من أصول النحو العربي.بكري عبد الكريم ديوان المطبوعات الجزائرية. الجزائر. 1982م.

8-الاتجاهات النحوية في الأندلس. السيد أمين .البحث العلمي.دار العلوم . 1964م.

9- الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي. تعليق محمد ياقوت سليمان . دار المعرفة الجامعية، دط، 1426 هـ/2006م.

10- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي. تح أبو الفضل إبراهيم. المكتبة العصرية. بيروت. ج1. 1998م.

11- البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة. مجد الدين الفيروز أبادي. تح محمد المصري. دار سعد الدين. دمشق.ط1.1421هـ/2000م.( نقحها وتوسع فيها حسان أحمد راتب المصري).

12- تاريخ النحو في المشرق والمغرب، محمد مختار ولد أباه.منشورات المنظمة الإسلامية والعلوم والثقافة. إيسيسكو.1417 هـ/1996م.

13- التقريب لحد المنطق، ابن حزم الأندلسي، تحقيق إحسان عباس. بيروت .1959م.

14- تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب، على ابن محمد بن خروف، تح خليفة محمد خليفة بديري. كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي. ليبيا. طرابلس.ط1.مج1.1995م.

15- الحركة اللغوية في الأندلس، مطلق ألبير حبيب. المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1967م.

16- خصائص المذهب الأندلسي النحوي خلال القرن السابع الهجري، عبد القادر رحيم الهيتي، جامعة قار يونس بنغازي ط2.1993م.

17- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ابن حجر العسقلاني شهاب الدين أبو الفضل، بيروت، دار الجيل.

18- دلائل الإعجاز، عبد القهار الجرجاني، تح محمد التنجي.1999م.

19- الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي، تح الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، بيروت،ط2 ، د ت 1982 .

20- رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح، ابن الطراوة سليمان بن محمد الأندلسي، تح حاتم صالح الضامن. عالم الكتب، بيروت، ط2،1996.

21- شرح جمل الزجاجي، على بن محمد بن الضائع، دار الكتب.

22- شرح شذوذ الذهب، ابن هشام الأنصاري، إشراف مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، بيروت، لبنان ، 1414 هـ/1994م.

23- الضروري في صناعة النحو، محمد ابن رشد، تح منصور على عبد السميع، دار الفكر العربي، ط1، 2002م.

24- ظهر الإسلام ، أحمد أمين، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، ط6،1982م.

25- فجر الأندلس، دراسة في التاريخ الأندلس من الفتح الإسلامي إلى قيام الدولة، مؤنس حسين، الشركة العربية للطباعة والنشر القاهرة، 1959 م.

26- القياس في النحو، منى إلياس، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر. د.ط.د.ت.

27- المدارس النحوية، شوقي ضيف، دار المعارف، مصر،ط3. 1976.

28- مراتب العلوم، إبن حزم الأندلسي، تح إحسان عباس، القاهرة، 1954 .

29- المغرب في حلى المغرب، ابن سعيد، تح شوقي ضيف، دار المعارف. القاهرة، ط2، ج1،1964م.

30- منهج السالك على ألفية ابن مالك، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، تصوير دار الأضواء، تح سيدني جلازر، الجمعية الشرقية الأمريكية نيوهافمن كونكتيكي، ط1، 1947 م.

31- من تاريخ النحو ، سعيد الأفغاني، مكتبة الفلاح، الكويت ، 1980م.

32- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، الشيخ محمد الطنطاوي، دار المنار، مصر، 1412 ه/1991.

33- نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، حسن خميس الملخ، دار الشروق، القاهرة، 2000م.

34- نظرية العامل في النحو العربي عرض ونقدا، وليد عاطف الأنصاري، دار المتنبي، الأردن، دط، 1423 هـ-2003م.

35- نظريات في اللغة، أنيس فريحة، دار الكتاب اللبناني، بيروت 1973 م.

36- نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب، أحمد بن محمد المقري، دار صادر، بيروت، 1968 م.

37- همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية. جلال الدين السيوطي، تح أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط1، 1418هـ/1998م.

**قائمة الدوريات:**

- أثر المذهب الظاهري في منهج أبي حيان الأندلسي، أبو كتة محمود، مجلة جامعة بيت لحم، المجلد الثالث، آب 1984 م.

- التجديد النحوي عند شوقي ضيف، عبد النعيم عبد السلام، مجلة علوم اللغة، المجلد الخامس.

- نظرية العامل النحوي بين التأييد والنقد ، محمود أبو كتة، مجلة جامعة بيت لحم، آب 1987 م، المجلد 6.

**قائمة الأطروحات الجامعية :**

- أبو على الشلوبين وأثره في الدراسات النحوية، حسنات إيمان، لرسالة ماجستير غير منشورة. جامعة آل البيت الأردن. 2002م.

- دور شروح الألفية في تيسير النحو العربي، عبير محمود شريف داود، (رسالة ماجستير غير منشورة) جامعة آل البيت، الأردن، 2002م.

- جهود نحاة الأندلس في تيسير النحو، فادي صقر، (رسالة ماجستير)، جامعة النجاح الوطنية في نابلس فلسطين. 2006 م.

**الملخص:**

جمع ابن مضاء بين علوم متنوعة، كان ذاكرا لمسائل الفقه عارفا بأصوله، حافظا للغات، بصيرا بالنحو، مجتهدا في أحكام العربية، وممّا عرف به أيضا هو ثورته على النحو ودعوته وطموحه إلى إقامة نحو جديد وفق تصوراته ومذهبه المتّبع، وقد اتّضح ذلك جليا في مؤلفاته أهمها وأبرزها هو كتابه الردّ على النحاة.ومن بين أهم الأسس التي قامت عليها ثورته في مؤلَّفِهِ هي إلغاء نظرية العامل واعتراضه على العوامل المحذوفة، ثم دعوته إلى إلغاء القياس ، ومطالبته بإلغاء كل ما لا يفيد نطقا، وأيضا دعوته بضرورة إلغاء التمارين غير العملية. وبالرغم من كلّ إسهاماته وصفت ثورته بالعقم لدى القدماء، لكنها لاقت اهتماما كبيرا من المحدثين.

**Résumé:**

Ibn Modaa a combiné différentes sciences, tout en citant les questions au « Fiqh » en se référant à ses origines, entretenant les langues, respectant la grammaire, avec diligence sur les dispositions de la langue Arabe. Ce qui l'a caractérisé c'est sa révolution sur la grammaire comme son appel et ambition vers une nouvelle grammaire selon ses perceptions et sa doctrine suivie, ce qui est évident dans ses œuvres tel que la plus important : « réponse aux grammairiens ».

L'un des plus importants principes de sa révolution c'est l'annulation de la théorie du facteur et son opposition aux facteurs supprimés et puis appeler à annuler la masure ainsi que tout ce qui est inutile, et en dépit de toutes ses contributions, sa révolution a été décrite de l'infertilité au sein des anciens, mais a reçu une grande attention chez les modernes.

**Abstract:**

IBN Modaa gathered between different sciences, in which he mentioned philogy issues, knew its origins, and memorized different languages. He was familiar with grammar. and diligent in language rules, among the things he was known for was his revolution towards grammar , and his invitation and ambition to construct new grammar according to his concepts and beliefs he follows ,this was clearly obvious through his works ,his book (Repling to Grammarians ) was the most important one. Among the important basis his revolution stood on in his work was abolishing the theory of the operator and objecting on the evaluation of the deleted operators, plus to abolishing the grammatical explanations ,then, his invitation to cancel syllogism and unscientific exercises ,in addition to every thing that his not beneficial in phonetics. Despite this his revolution was described to be sterile among ancients, but it received huge interest from modernists.